إفصاحات
بازل ٢ المحور ٣
وبازل ٣

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

Deloitte.

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) وشركاه ش.م.م
بناية منارة القرم، الدور السادس
القرم
ص.ب ٢٥٨، الرمز البريدي ١١٢
مسقط
سلطنة عمان

هاتف : ٢٢٢٥٤٣٠٠ ٩٦٨+ | فاكس : ٢٢٢٥٤٢٣٢ ٩٦٨+
www.deloitte.com
رقم البطاقة الضريبية : ٨٠٥٥٠٢٤ | رقم التعريف الضريبي : OM1100000087

تقرير تقصي الحقائق إلى مجلس إدارة البنك الأهلي ش.م.ع.ع ("البنك") أو (الطرف المتعاقد") فيما يتعلق بالإفصاح بموجب بازل ٢ – الركيزة ٣ وإفصاحات بازل ٣ ذات الصلة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

الغرض من تقرير الإجراءات المتفق عليها والقيود المفروضة على الإستخدام والتوزيع

يهدف تقريرنا فقط إلى مساعدة **البنك الأهلي ش.م.ع.ع** ("البنك") في الإبلاغ عن النتائج الواقعية إلى مجلس إدارة البنك فيما يتعلق بمتطلبات الإفصاح المنصوص عليها في تعميم البنك المركزي العماني رقم ب.م ١٠٠٩ المؤرخ في ١٣ سبتمبر ٢٠٠٦ والتعميم رقم ب.م ١٠٢٧ المؤرخ في ٤ ديسمبر ٢٠٠٧ فيما يتعلق بإفصاحات بازل ٢ – الركيزة الثالثة وإفصاحات بازل ٣ ذات الصلة ، وقد لا تكون مناسبة لغرض آخر.

إن هذه التقرير مخصص فقط لـ **البنك الأهلي ش.م.ع.ع** ("الطرف المتعاقد") ولمجلس إدارة البنك، ويجب عدم إستخدامه أو توزيعه على أي أطراف أخرى بإستثناء البنك المركزي العماني. لا يجوز إستخدام تقريرنا لأي غرض آخر ، أو تقديمه أو الإشارة إليه في أي مستند ، أو نسخه أو إتاحته (كليًا أو جزئيًا) لأي شخص آخر دون موافقتنا الخطية المسبقة. نحن لا نقبل أي واجب أو مسؤولية تجاه أي طرف آخر فيما يتعلق بالتقرير أو تعاقد الإجراءات المتفق عليها. ينعلق هذا التقرير فقط بالمسائل المحددة أدناه ولا يمتد إلى أي بيانات مالية للبنك ككل.

مسؤوليات الطرف المتعاقد

أقر الطرف المتعاقد بأن الإجراءات المتفق عليها مناسبة لغرض التعاقد. البنك مسؤول عن الموضوع الذي يتم من أجله تنفيذ الإجراءات المتفق عليها.

مسؤوليات الممارس

لقد نفذنا الإجراءات المتفق عليها وفقاً للمعيار الدولي للخدمات ذات الصلة ٤٤٠٠ (ISRS – 4400) (المعدّل) ، وتعاقدات الإجراءات المتفق عليها. يتضمن تعاقد الإجراءات المتفق عليها قيامنا بالإجراءات التي تم الإتفاق عليها مع الطرف المتعاقد ، والإبلاغ عن النتائج ، وهي النتائج الواقعية للإجراءات المتفق عليها المنفذة. نحن لا نقدم أي تعهد فيما يتعلق بمدى ملاءمة الإجراءات المتفق عليها.

إن الإجراءات المتفق عليها ليست تعاقد للقيام بتأكيدات. بناءاً عليه ، فإننا لا نعبر عن رأي أو تأكيد. لو أجرينا إجراءات إضافية ، فربما لفت انتباهنا أمور أخرى كان من الممكن الإبلاغ عنها.

الإخلاقيات المهنية ومراقبة الجودة

لقد إمتثلنا للمتطلبات الأخلاقية وفقاً لمعايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين *"قواعد السلوك الدولية للمحاسبين المهنيين" (بما في ذلك قواعد الإستقلالية الدولية) ("ميثاق قواعد السلوك الدولية للمحاسبين المهنيين")* ومتطلبات الإستقلالية وفقاً للقوانين المحلية.

الإخلاقيات المهنية ومراقبة الجودة (تابع)

تطبق شركتنا المعيار الدولي لمراقبة الجودة ١ (ISQC 1) *مراقبة الجودة للشركات التي تجري عمليات تدقيق ومراجعة للبيانات المالية ، وعمليات التأكيد الأخرى وتعاقدات الخدمات ذات الصلة* ، وبناءً عليه ، تحتفظ بنظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثقة المتعلقة بالإمتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

الإجراءات والنتائج

لقد قمنا بتنفيذ الإجراءات المذكورة في الملحق رقم ١ وعلى النحو المنصوص عليه في تعميم البنك المركزي العماني رقم ب.م ١٠٢٧ المؤرخ في ٤ ديسمبر ٢٠٠٧ ، والتي تم الاتفاق عليها مع الطرف المتعاقد في خطاب التعاقد المؤرخ في ١٤ ابريل ٢٠٢٥.

إنكم تؤكدون بأن الإجراءات المتفق عليها مناسبة لغرض التعاقد.

يستند هذا التقرير إلى المعلومات التي قدمتها لنا إدارة الطرف المتعاقد. لم نخضع المعلومات الواردة في تقريرنا أو التي قدمتها لنا الإدارة لإجراءات الفحص أو التحقق إلا بالقدر المذكور أعلاه صراحةً. هذه ممارسة عادية عند تنفيذ مثل هذه الإجراءات ذات النطاق المحدود ، ولكنها تتناقض بشكل كبير مع ، على سبيل المثال ، التدقيق. لم تكن الإجراءات التي قمنا بها مصممة لكشف الإحتيال ومن غير المرجح أن تكشف عنه.

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) وشركاه ش.م.م
مسقط - سلطنة عمان
٢٦ فبراير ٢٠٢٦

Deloitte.

الملحق رقم ١

الرقم	الإجراءات	النتائج
١	تحققنا من أن الإفصاح يتضمن ملخصاً لشروط وأحكام الملامح الرئيسية لجميع الأدوات الرأسمالية كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ ("الملخص"). تحققنا من إكتمال هذه المعلومات من خلال تتبع أدوات رأس المال كما هو موضح في التقرير حول البيانات المالية المدققة.	لم نلحظ وجود اي إستثناءات
٢	تتبعنا البنود الفردية الموضحة كرأسمال - الشريحة ١ مع البيانات المالية المدققة كما في والسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥. وتحققنا من الإفصاح عن العناصر التالية بشكل منفصل في الإحتساب: أ. رأس المال المدفوع / الأسهم العادية. ب. الإحتياطيات. ج. حصص الأقلية في حقوق ملكية الشركات التابعة (إن وجدت). د. الأدوات المالية المشتقة. هـ. أدوات رأسمالية أخرى. و. فروقات الحسابات التنظيمية المخصومة من رأس المال - الشريحة ١ ز. بنود أخرى. كما تحققنا من خصم العناصر التالية من رأس المال - الشريحة ١: أ. الشهرة. ب. الضريبة المؤجلة. ج. الإستثمارات.	لم نلحظ وجود اي إستثناءات
٣	تحققنا من الدقة الرياضية للمعلومات المقدمة لمستويات رأس المال المختلفة. كما تحققنا من عدم إنتهاك الحدود المنصوص عليها لمختلف عناصر رأس المال.	لم نلحظ وجود اي إستثناءات
٤	توافق البيانات المالية المدققة للبنك كما في والسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ ، إجمالي الأرصدة وصافي الأرصدة للبنود التالية كما هو موضح في جدول إحتساب نسب كفاية رأس المال: أ. البنود داخل الميزانية العمومية. ب. البنود خارج الميزانية العمومية. ج. الأدوات المالية المشتقة.	لم نلحظ وجود اي إستثناءات

Deloitte.

الملحق رقم ١ (تابع)

الرقم	الإجراءات	النتائج
٥	تحققنا من توافق أوزان المخاطر التي حددتها الإدارة للمطالبات المتعلقة بالبنوك والكيانات السيادية وكيانات القطاع العام المحلية؛ والمطالبات على شركات الأوراق المالية وغيرها ، مع تعميم البنك المركزي العماني رقم ب.م ١٠٠٩	لم نلحظ وجود اي إستثناءات
٦	تحققنا من الدقة الرياضية للإفصاح الموجز الذي أعده البنك.	لم نلحظ وجود اي إستثناءات
٧	إطلعنا على ملخص إجمالي رأس المال – الشريحة ١ ورأس المال - الشريحة ٢ ورأس المال - الشريحة ٣ بما في ذلك الخصومات الأخرى وإجمالي رأس المال المؤهل ، للتحقق من وجود أي إغفال محتمل كما هو مطلوب بوجب تعميم البنك المركزي العماني رقم ب.م ١٠٠٩	لم نلحظ وجود اي إستثناءات
٨	توافق أرصدة المكونات التي تم الإفصاح عنها في الملخص مع البيانات المالية المدققة والسجلات المصرفية.	لم نلحظ وجود اي إستثناءات
٩	تحققنا مما إذا كان أي محتوى من الإفصاحات: أ. غير متوافق داخليا مع أجزاء أخرى من الإفصاحات. ب. فيما يتعلق بالعناصر السردية، ما إذا كانت غير متوافقة مع البيانات العددية الواردة في الإفصاحات. ج. غير متوافق مع البيانات المالية المدققة للبنك.	لم نلحظ وجود اي إستثناءات

إفصاحات بازل ٢ المحور ٣ وبازل ٣
٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

١- مقدمة

يمثل هذا التقرير الإفصاحات النوعية والكمّية لبازل ٢ المحور ٣ وبازل ٣، حيث يسلط الضوء على كفاية رأس المال، وملف المخاطر، وعملية الرقابة في البنك الأهلي ش.م.ع.ع («البنك») وفقًا لمتطلبات البنك المركزي العُماني. والغرض من الإفصاحات هو استكمال المحور ١، الحد الأدنى من متطلبات رأس المال، والمحور ٢، عملية تقييم الرقابة للإطار. ويجب قراءتها مع القوائم المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

لدى البنك «سياسة إفصاح» رسمية للإفصاح عن المعلومات التي يتيحها للجمهور وكذلك للهيئات الرقابية. تم وضع إطار لهذه السياسة لتحسين الشفافية حول أنشطته وترويج حوكمة جيدة. يتيح البنك المعلومات للجمهور وفقًا لسياسته الخاصة بالإفصاح عن المعلومات واللوائح المعمول بها.

٢- النطاق

يعد البنك هذا التقرير وفقًا لاتفاقية بازل وبالامتثال لتوجيهات البنك المركزي العُماني.

يغطي نطاق التطبيق البنك فقط وليس جزءاً من أية مجموعة سواءً كعضو أو ككيان رئيسي في المجموعة. الأرقام الواردة في هذا التقرير مدرجة ضمن النافذة الإسلامية للبنك، ويتم إعداد نتائج النافذة الإسلامية بشكل منفصل.

٣- هيكل رأس المال

تختلف قاعدة رأس المال للامتثال للأغراض التنظيمية عن رأس المال المحاسبي. ويتم تصنيف رأس المال النظامي للبنك إلى فئتين – رأس المال الفئة ١ والفئة ٢.

يتضمن رأس المال الفئة ١ رأس المال الرئيسي ويتم تصنيفه لاحقًا إلى رأس المال العادي الفئة ١ ورأس المال الإضافي الفئة ١. يتكون رأس المال العادي الفئة ١ من رأس المال المدفوع والاحتياطيات القانونية والأرباح المحتجزة المخفضة من خلال الخسائر المتراكمة غير المحققة على الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وأي خصم إضافي مطبق محدد في اتفاقية بازل ٣ لرأس المال. يشتمل رأس المال الإضافي الفئة ١ على أدوات رأس المال الدائمة والتي تتضمن السندات القابلة للتحويل الإلزامي التي تم إصدارها كأرباح للعامين ٢٠٢٣ و٢٠٢٤ والتي يمكن تحويلها إلى أسهم عادية في أبريل ٢٠٢٦ وأبريل ٢٠٢٧ على التوالي.

يشتمل رأس المال الفئة ٢ على احتياطيات إعادة التقييم / الأرباح أو الخسائر المتراكمة للقيمة العادلة على الأدوات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ومخصّص الخسارة الائتمانية المتوقعة في المرحلتين الأولى والثانية كما يسمح بها البنك المركزي العُماني.

لا توجد أداة رأس مال مبتكرة أو معقدة في هيكل رأس المال للبنك.

إدارة رأس المال

إن الهدف الرئيسي من إطار إدارة رأس مال البنك هو التأكد من الاستقرار من خلال الحفاظ على مبلغ كافٍ من رأس المال عالي الجودة ليتناسب مع ملف المخاطر الخاص به. إن مستويات رأس المال الجيدة، تساعد البنك في تحقيق تصنيف ائتماني قوي وزيادة حقوق المساهمين. يضمن إطار العمل الامتثال لمتطلبات رأس المال النظامي التي حددها البنك المركزي العُماني.

يمتلك البنك التصنيفات الائتمانية التالية في الوقت الحالي:

كابيتال انتليجانس

تصنيف العملات الأجنبية طويل الأجل: BBB–

تصنيف العملات الأجنبية قصير الأجل: A3

النظرة المستقبلية: مستقر

تصنيف وكالة فيتش

تصنيف عجز المصدر عن الإيفاء بالالتزامات المالية طويلة الأجل من العملة الأجنبية والمحلية: BB+

تصنيف عجز المصدر عن الإيفاء بالالتزامات المالية قصيرة الأجل من العملة الأجنبية والمحلية: B

تصنيف الجدارة المالية: BB–

النظرة المستقبلية: مستقر

إن عملية تقييم متطلبات رأس المال للبنك تبدأ من تجميع خطة الأعمال السنوية حسب وحدات الأعمال الفردية التي يتم توحيدها في خطة الموازنة السنوية للبنك. توفر خطة الموازنة السنوية تقدير للنمو الإجمالي في الأصول، وتأثيرها على رأس المال والربحية المستهدفة.

تخضع الأهداف الاستراتيجية للأعمال واحتياجات رأس المال المستقبلية للتقييم ضمن إطار العمل. في العادة، يستخدم البنك تقنيات تخصيص رأس المال لتوزيعه على جميع دوائر مخاطر الأعمال بالبنك لغرض تحقيق أفضل العوائد.

يتم تحديد مصادر رأس المال المستقبلي ووضع خطط لجمع رأس المال والاحتفاظ به، وفقًا لأحكام الإطار. كما يدير البنك هيكل رأسماله ويعدلها بما يتناسب مع تغيرات الظروف الاقتصادية وخصائص المخاطر لأنشطته. وللحفاظ على هيكل رأس المال أو تعديله، يجوز للبنك تعديل مبلغ توزيعات الأرباح على المساهمين أو إصدار رأسمال لهم أو إصدار سندات رأسمالية.

إفصاحات بازل ٢ المحور ٣ وبازل ٣ (تابع)
٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣- هيكل رأس المال (تابع)

إدارة رأس المال (تابع)

يقوم قسم المالية بالبنك بالمراقبة وإعداد تقارير حول المركز المخطط له مقابل المركز الفعلي لضمان أن يكون للبنك رأس المال الكافي في جميع الأوقات. تتم مراقبة الأصول المرجحة بالمخاطر ورأس المال أيضًا بواسطة قسم إدارة المخاطر بصفة دورية لتقييم مقدار رأس المال المتوفر لدعم نمو الأصول وتوظيف رأس المال على النحو الأمثل من أجل تحقيق العوائد المستهدفة.

فيما يلي هيكل رأس المال للبنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ بناء على توجيهات البنك المركزي العُماني:

الرقم	عناصر رأس المال	القيمة (﷼ بالآلاف)
	رأس المال الفئة ١	
١	رأس المال*	٢٩٤,٩٦٦
٢	احتياطيات قانونية	٥٢,٥٦
٣	أرباح محتجزة*	٤٥,١٣٧
	رأس المال العادي الفئة ١ قبل الاقتطاعات	**٣٩٢,٧٥٩**
	الاقتطاعات:	
٤	خسائر متراكمة غير محققة وغير ملموسة مدرجة مباشرةً في حقوق المساهمين	(١٠,٨٣١)
	رأس المال العادي الفئة ١	**٣٨١,٩٢٨**
	رأس المال الإضافي الفئة ١	
	سندات ثانوية دائمة من الفئة ١	١٩٠,٨٨٤
	رأس المال الفئة ١ بعد جميع الاقتطاعات	**٥٧٢,٨١٢**
	رأس المال الفئة ٢	
٥	احتياطيات إعادة التقييم/ الأرباح المتراكمة للقيمة العادلة على الأدوات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٤,٤٤٩
٦	الخسائر الائتمانية المتوقعة في المرحلتين الأولى والثانية	٨,٨٦٢
	إجمالي رأس المال الفئة ٢	**١٣,٣١١**
	إجمالي رأس المال التنظيمي	**٥٨٦,١٢٣**

*أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح بقيمة ١٢ بيسة للسهم الواحد (٦ بيسة للسهم الواحد كتوزيعات نقدية و٦ بيسة للسهم الواحد على شكل سندات إلزامية قابلة للتحويل) والتي تخضع لموافقة المساهمين في إجتماع الجمعية العامة السنوية والجهات التنظيمية.

كفاية رأس المال

الإفصاحات النوعية

يُوضع إطار إدارة رأسمال البنك لتحديد رأس المال وقياسه وزيادته وتوزيعه بطريقة منسقة ومتناغمة. ويتمثل هدفه في زيادة عائد رأس المال، وفي الوقت نفسه، توفير احتياطي كافي لتغطية أي خسائر غير متوقعة. ويدير البنك رأسماله بطريقة متكاملة بهدف الحفاظ على نسب رأسمال قوية وتصنيفات عالية. وهذا يتطلب اتباع منهج متوازن: يتمثل في الحفاظ على مستويات كافية من رأس المال لتوفير عائد مرتفع للمساهمين، وتلبية متطلبات الهيئات الرقابية ووكالات التصنيف وغيرهم من أصحاب المصلحة (بما في ذلك أصحاب الودائع وكبار الدائنين) ودعم نمو الأعمال المستقبلية. كما يتم النظر في تكلفة رأس المال وتكوينه من حيث جودته واستقراره.

تتماشى عملية إدارة رأس المال للنافذة الإسلامية مع عملية التخطيط الاستراتيجي للبنك. يتم تخطيط رأس المال بالتزامن مع ممارسة تخطيط الأعمال الاستراتيجية والمالية. يحتفظ البنك بخطة استراتيجية متغيرة مدتها خمس سنوات يتم تحديثها ومراجعتها من قبل مجلس الإدارة على أساس سنوي. يتم تقييم متطلبات رأس المال بناءً على خطط العمل المتوقعة والموازنة. يستخدم البنك المنهج المتدرج كأسلوب القياس لتقييم كفاية رأس المال للأنشطة الحالية والمستقبلية، مقارنةً برأس المال المجمع المؤهل.

يبلغ إجمالي نسبة كفاية رأس المال لدى البنك ١٦,٩٨٪ مقارنة بالحد الأدنى لمتطلبات البنك المركزي العُماني البالغة ١٣,٥٪ (بما في ذلك حاجز حماية رأس المال البالغ ٢,٥٠٪) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥. ويتبع البنك إطار كفاية رأس المال لربط توقعات الموازنة السنوية للبنك برأس المال المطلوب لتحقيق أهداف الأعمال. ويتم تحديدها من خلال أهداف التخطيط الاستراتيجي للبنك وإطار التخطيط الرأسمالي. ويتم تقييم متطلبات رأس المال للمخاطر الائتمانية والتشغيلية ومخاطر السوق. ولحساب نسبة كفاية رأس المال، يتبع البنك المنهج الموحد الذي يشكل جزءا من متطلبات المحور ١ من معايير بازل ٢، ويعتمد التصنيف من قبل أربع مؤسسات خارجية لتقييم الائتمان معتمدة لدى البنك المركزي العُماني وهي وكالة «موديز» ووكالة «ستاندرد آند بورز» ووكالة «فيتش» ووكالة «كابيتال إنتليجانس» وذلك لحساب مخاطر تعرضات الحكومة وتعرضات البنك. وبهدف وضع متطلبات المناهج المتقدمة، لقد طبّق البنك بالفعل نماذج التصنيف وتخضع التصنيفات للمراقبة الدورية.

٣- هيكل رأس المال (تابع)

كفاية رأس المال (تابع)

وللوفاء بمتطلبات المحور الثاني الداعم لمعايير بازل ٢، فعّل البنك عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال لتقييم مدى كفاية رأسمال البنك فيما يتعلق بالمخاطر المختلفة مثل المخاطر المتعلقة بمعدلات الفائدة ومخاطر السيولة ومخاطر التركيز وغيرها إلى جانب مخاطر أخرى مثل مخاطر السمعة ومخاطر عدم الإمتثال (متضمنة مخاطر عدم الإمتثال للشريعة الإسلامية) ومخاطر الإستراتيجية ومخاطر التسوية ومخاطر الضمانات المتبقية للحفاظ على مستوى كفاية رأس المال. وبناء على التوجيهات الصادرة عن البنك المركزي العُماني، تم الانتهاء من التقييم بتطبيق عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال للسنوات من ٢٠٢٥-٢٠٢٨ وتم تحديد أن البنك يملك رأسمال كاف لممارسة أنشطته المخططة.

وتتقسم عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال إلى مرحلة أساسية وسيناريوهات الضغط. وقد افترض البنك وجود ثلاثة أنواع مختلفة من سيناريوهات الضغط وهي سيناريو الضغط المعتدل وسيناريو الضغط المتوسط وسيناريو الضغط الشديد. وتختلف سيناريوهات الضغط هذه من حيث مستوى تأثير حالة الضغط (حيث أن سيناريو الضغط المعتدل هو الأقل تأثيرًا بينما سيناريو الضغط الشديد هو الأعلى تأثيرًا).

يطبق البنك سيناريوهات الضغط التالية:

- ارتفاع مخصص انخفاض القيمة كنسبة ٪ من القروض والسلفيات
- تحول جزء من القروض العاملة الممنوحة لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى قروض متعثرة
- انخفاض أسعار المحفظة الاستثمارية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر للبنك
- ارتفاع/انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل جميع العملات الأخرى
- سحب ودائع العملاء
- انخفاض الأصول السائلة
- التحول في منحنى العائد ليبور
- الزيادة في تكلفة التمويل بسبب مخاطر السمعة
- تحقيق الفرع ربح أقل من المتوقع
- التأثير المجمع للسيناريوهات المختلفة

الإفصاحات الكمية

١) فيما يلي مركز الأصول المرجحة بالمخاطر المختلفة (﷼ بالآلاف):

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

الرقم المتسلسل	التفاصيل	مجمل الأرصدة (القيمة الدفترية)	صافي الأرصدة (القيمة الدفترية)	الأصول المرجحة بالمخاطر
١	البنود داخل الميزانية العمومية	٣,٩٤٧,٤٥٤	٣,٧٤٥,١٦٢	٣,٠٥٢,٣٥٦
٢	البنود خارج الميزانية العمومية	١٣٨,٩١٧	١٣٨,٩١٧	١٣٣,٣٣٠
٣	مشتقات	٢,٧٥١	٢,٧٥١	١,٥١٣
٤	مخاطر السوق	–	–	١٦٩,٩٥٦
٥	مخاطر التشغيل	–	–	١٩٠,٣٠٩
	الإجمالي			**٣,٥٤٧,٤٦٤**
٦	رأس المال الفئة ١			٥٧٢,٨١٢
٧	رأس المال الفئة ٢			١٣,٣١١
٨	**إجمالي رأس المال التنظيمي**			**٥٨٦,١٢٣**
٨-١	متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان			٤٣٠,٢٧٢
٨-٢	متطلبات رأس المال لمخاطر السوق			٢٢,٩٤٤
٨-٣	متطلبات رأس المال لمخاطر العمليات			٢٥,٦٩٢
	إجمالي رأس المال المطلوب			**٤٧٨,٩٠٨**
٩	معدل رأس المال العادي الفئة ١			١٠,٧٧٪
١٠	معدل الفئة ١			١٦,١٥٪
١١	إجمالي معدل رأس المال			١٦,٥٢٪

٣- هيكل رأس المال (تابع)

الإفصاحات الكمية (تابع)

٢) كفاية رأس المال

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

الرقم المتسلسل	التفاصيل	المنهج البسيط
		المبلغ ﷼ بالآلاف
١	رأس المال الفئة ١ (بعد الاقتطاعات النظامية)	٥٧٢,٨١٢
٢	رأس المال الفئة ٢ (بعد الاقتطاعات النظامية وصولا إلى الحدود المسموح بها)	١٣,٣١١
٣	الأصول المرجحة بالمخاطر – محفظة الأعمال المصرفية	٣,١٨٧,١٩٩
٤	الأصول المرجحة بالمخاطر – مخاطر التشغيل	١٩٠,٣٠٩
٥	**إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر – المحفظة المصرفية للبنك + مخاطر التشغيل**	**٣,٣٧٧,٥٠٨**
٦	**الحد الأدنى المطلوب لرأس المال لدعم الأصول المرجحة بالمخاطر لمحفظة الأعمال المصرفية ومخاطر التشغيل**	**٤٥٥,٩٦٤**
	١) الحد الأدنى المطلوب لرأس المال الفئة ١ لمحفظة الأعمال المصرفية ومخاطر التشغيل	٣٨٨,٤١٤
	٢) رأس المال الفئة ٢ المطلوب لمحفظة الأعمال المصرفية ومخاطر التشغيل	٦٧,٥٥٠
٧	رأس المال الفئة ١ المتاح لدعم محفظة التداول	١٤٦,٣٩٧
٨	رأس المال الفئة ٢ المتاح لدعم محفظة التداول	–
٩	الأصول المرجحة بالمخاطر – محفظة التداول	١٦٩,٩٥٦
١٠	إجمالي رأس المال المطلوب لدعم محفظة التداول	٢٢,٩٤٤
١١	الحد الأدنى المطلوب لرأس المال الفئة ١ لدعم محفظة التداول	٦,٥٣٩
١٢	**إجمالي رأس المال التنظيمي**	**٥٨٦,١٢٣**
١٣	**إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر – البنك ككل**	**٣,٥٤٧,٤٦٤**
١٤	**نسبة كفاية رأس المال وفقًا لبنك التسويات الدولية**	**١٦,٥٢٪**

كما في تاريخ التقرير، ظل مركز رأس المال للبنك قوي وفي وضع جيد لاستيعاب تأثير أي اضطراب اقتصادي.

٤- التعرض للمخاطر وتقييمها

مبادئ إدارة المخاطر

المخاطر جزء لا يتجزأ من أنشطة البنك التجارية. يتمثل الهدف الأساسي لإدارة المخاطر في التأكد من أن ملف الأصول والالتزامات المالية للبنك ومراكزه التجارية وأنشطته الائتمانية والتشغيلية لا تعرضه للخسائر التي قد تهدد بقاءه. وتساعد إدارة المخاطر في ضمان عدم زيادة التعرض للمخاطر بشكل مفرط بالنسبة إلى رأس المال والمراكز المالية للبنك. ولقد اعتمد البنك بالفعل بيان قابلية تحمّل المخاطر الذي وضعه مجلس الإدارة.

يدير البنك المخاطر بفعالية وكفاءة من خلال جعل إدارة المخاطر جزءًا لا يتجزأ من الأعمال المصرفية التجارية. وهذا يؤكد الفهم الواضح لمتطلبات الأعمال من حيث المنتجات والعملاء وقدرات التسليم والمنافسة والبيئة التنظيمية وقيم المساهمين والبيئة الاقتصادية العالمية مما يقود البنك إلى تحديد مختلف المخاطر المرتبطة بها.

وبعد تحديد المخاطر، يقوم قسم إدارة المخاطر بوضع سياسات وإجراءات تراعي المتطلبات النظامية وأفضل الممارسات الدولية لمراقبة المخاطر وضبطها ضمن حدود محددة مقبولة مسبقًا.

تتمثل المسؤولية الرئيسية لإدارة المخاطر في مجالات الأعمال والمجالات التشغيلية التي تتسبب في التعرض للمخاطر. وتوفر إدارة المخاطر فحصًا متعمقًا مقابل قرارات المخاطر بالإضافة إلى إجراءات مستمرة لتقييم المخاطر ومراقبتها والحد منها على مستوى المعاملة الفردية ومستوى المحفظة بشكل عام.

هيكل إدارة المخاطر

يقدم قسم إدارة المخاطر بالبنك تقاريره مباشرة إلى لجنة المخاطر التنفيذية (لجنة خاصة بمجلس الإدارة).

٤- التعرض للمخاطر وتقييمها (تابع)

مبادئ إدارة المخاطر (تابع)

وتشمل إدارة المخاطر بالبنك العناصر الأربعة التالية:

إطار المخاطر

لقد وضع البنك سياسات وإجراءات لتقييم كفاية رأس المال استنادًا إلى لوائح البنك المركزي العُماني والتي اعتمدها مجلس الإدارة. وبموجب هذه اللوائح، يقيم البنك رأس ماله مقارنة بملف المخاطر الخاص به للتأكد من كفاية رأسماله لدعم تغطية جميع المخاطر الجوهرية التي يتعرض لها.

ويضمن مجلس الإدارة قيام الإدارة العليا بوضع إطار يحدد جميع المخاطر الجوهرية ذات الصلة ويقيسها ويراقبها ويقدم تقارير حولها. وقد حددت قسم إدارة المخاطر، المخاطر الجوهرية التي يتعرض لها البنك كما وضعت الإطار اللازم لقياس هذه المخاطر ومراقبتها وتقديم تقارير بشأنها في الوقت المناسب.

تقوم لجان مجلس الإدارة ولجان الإدارة التالية بإدارة المخاطر الجوهرية التي يتعرض لها البنك والسيطرة عليها:

لجان مجلس الإدارة:

- لجنة المراجعة والالتزام
- اللجنة التنفيذية والائتمانية
- اللجنة التنفيذية للمخاطر
- لجنة الترشيحات والمكافآت
- لجنة التحول الرقمي

لجان الإدارة:

- لجنة الإدارة التنفيذية
- لجنة الائتمان والاستثمار
- لجنة الأصول والالتزامات
- لجنة إدارة مخاطر الائتمان
- لجنة مخاطر التشغيل
- لجنة حماية المستهلك والمنتجات
- لجنة الأصول الخاصة
- لجنة تقديم الحلول التقنية
- لجنة التحول الرقمي والتقني

تعتمد إدارة مخاطر البنك على نموذج «خطوط الدفاع الثلاثة»، كما يدعمها خط الدفاع الرابع، لحماية البنك من المخاطر التي قد تهدد تحقيق أهدافه. يسمح هذا الهيكل بتنسيق مسؤوليات التحكم بفعالية وكفاءة. ولتحقيق هذا الهدف، يتم توضيح الأدوار والمسؤوليات لجميع الوظائف حتى يفهم الجميع دورهم ومدى ارتباطهم بأنشطة الإدارات الأخرى. يتم توضيح الأدوار والمسؤوليات للموظفين من خلال السياسات والإجراءات وأيضًا من خلال الوصف الوظيفي. فيما يلي توضيح لخطوط الدفاع:

خط الدفاع الأول

يتحمل قطاع العمليات التجارية الذي يمثل خط الدفاع الأول المسؤولية الكاملة عن جميع المخاطر في مجال نشاطه ويتعين عليه ضمان وجود ضوابط فعالة. بالقيام بذلك، فإنه يضمن أن يتم تنفيذ الضوابط الصحيحة بالطريقة الصحيحة، وأن التقييم الذاتي للأعمال على مستوى عالٍ بما فيه الكفاية، وأن هناك وعيًا كافياً بالمخاطر وأن يتم تخصيص أولوية / قدرة كافية لمحاور المخاطر. فيما يلي الأقسام المدرجة ضمن خط الدفاع:

- الخدمات المصرفية للشركات
- الخدمات المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأفراد
- الخدمات المصرفية الإسلامية
- الخزينة
- تقنية المعلومات
- العمليات

٤- التعرض للمخاطر وتقييمها (تابع)

مبادئ إدارة المخاطر (تابع)

خط الدفاع الثاني

تقع أقسام المخاطر والامتثال والمالية والقانونية تحت خط الدفاع الثاني. بصرف النظر عن الجانب التجاري، فإن وحدات المخاطر والرقابة في الخط الثاني تكون رأيها الخاص فيما يتعلق بالمخاطر التي تواجه البنك. وبهذه الطريقة، فإنها توفر درجة كافية من اليقين بأن وحدة الرقابة في الخط الأول هي إبقاء هذه المخاطر تحت السيطرة، دون أخذ المسؤولية الأساسية من الخط الأول. في هذا الصدد، يتم تكليف وحدات الخط الثاني بتحديد وقياس المخاطر وتقديم تقارير بشأنها. يتمتع قسم المخاطر بحق النقض لضمان الامتثال له.

تدعم وحدات المخاطر والرقابة في الخط الثاني أيضًا التنفيذ المتسق لسياسة المخاطر، وإطار المخاطر، وما إلى ذلك، في جميع أنحاء البنك، والإشراف على كيفية تطبيقها. يعد الامتثال وحدة مستقلة تهدف إلى منع البنك من التعرض لمخاطر الامتثال أو التعرض للضرر من خلال عدم الامتثال للقوانين أو اللوائح أو القواعد الداخلية المعمول بها.

خط الدفاع الثالث

بصفته الخط الثالث المستقل للرقابة، يتولى قسم التدقيق الداخلي مسؤولية مراقبة جودة العمليات التجارية الحالية. ويجري عمليات تدقيق قائمة على المخاطر وعامة لضمان أن يكون نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، بما في ذلك سياسة المخاطر، فعالاً ولضمان وضع تدابير وعمليات السياسة وتطبيقها بشكل متسق داخل البنك لضمان استمرارية العمليات.

خط الدفاع الرابع

أخيرًا، هناك مستويات رقابة خارجية إضافية تُكمل مستويات الرقابة الثلاثة الحالية مثل أعمال الفحص والتدقيق من الهيئات الخارجية المستقلة. المراقبون الخارجيون هم الهيئات العامة تحت خط الدفاع هذا. قد لا يكون لدى المراقبون الخارجيون معلومات حول الوضع الحالي بالبنك مقارنة بما يمتلكه قسم التدقيق الداخلي من معلومات، بل يمكنهم تقديم منظور جديد وقيم. بناءً على ذلك، فالمراقبون الخارجيون لا غنى عنهمفي الهيكل العام للحوكمة والرقابة بالبنك على الرغم من كونهم من الأطراف غير المطلعة.

السياسات والإجراءات:

يعتمد مجلس الإدارة قدرة البنك على تحمل المخاطر واستراتيجيات إدارة المخاطر والسياسات والإطار لتنفيذها والسيطرة عليها بشكل فعال، بما في ذلك السلطات المفوضة إلى اللجنة التنفيذية والإدارة للموافقة على جميع التعرضات للمخاطر. وفي هذا السياق، وافق مجلس الإدارة على السياسات التالية:

١	سياسة مكافحة غسيل الأموال	٢٢	إطار عمل وسياسة إدارة المخاطر التشغيلية
٢	سياسة إدارة الأصول	٢٣	سياسة إدارة الاستعانة بمصادر خارجية
٣	سياسة مكافآت مجلس الإدارة	٢٤	سياسة التعامل مع الحساب الشخصي
٤	سياسة الوساطة	٢٥	إدارة المخاطر – النهج والإطار
٥	سياسة إدارة استمرارية الأعمال	٢٦	سياسة الأمن والسلامة
٦	سياسة إدارة رأس المال	٢٧	سياسة نظام الإدارة الاجتماعية والبيئية
٧	سياسة قواعد سلوك العمل	٢٨	سياسة وسائل التواصل الاجتماعي
٨	سياسة الامتثال	٢٩	سياسة مخاطر السوق
٩	سياسة حوكمة الشركات	٣٠	تصنيف وقياس الأصول والإلتزامات المالية
١٠	سياسة المسؤولية الاجتماعية للشركات	٣١	سياسة الخدمات المصرفية الإلكترونية
١١	سياسة الائتمان والاستثمار	٣٢	سياسة الاتصالات والتسويق التجاري
١٢	سياسة معالجة شكاوى العملاء	٣٣	سياسة إدارة الثروات
١٣	سياسة الإفصاح	٣٤	سياسة الخزانة والاستثمار
١٤	سياسة توزيع الأرباح	٣٥	سياسة الإبلاغ عن المخالفات
١٥	سياسة النفقات	٣٦	سياسة الحوسبة السحابية
١٦	سياسة المؤسسات المالية	٣٧	سياسة الأعمال الخيرية
١٧	إطار عمل وسياسة إدارة مخاطر الاحتيال	٣٨	سياسة تقاسم التكاليف
١٨	سياسة الموارد البشرية	٣٩	سياسة توزيع الأرباح
١٩	سياسة أمن المعلومات	٤٠	سياسة الفصل بين الأموال
٢٠	سياسة السيولة والتمويل	٤١	دليل الحوكمة الشرعية
٢١	سياسة حماية المنتج والمستهلك	٤٢	سياسة الزكاة

تخضع جميع السياسات لمراجعات دورية، ويتم اعتماد أي تغيير في القانون أو اللوائح بصورة تلقائية فور إصداره (أي قبل التعديل النهائي للسياسة أو الإجراء الأساسي).

يتعرض البنك للمخاطر التالية:

٥- مخاطر الائتمان

الإفصاح النوعي

تنشأ مخاطر الائتمان من الخسائر المالية المحتملة الناتجة عن إخفاق العملاء/ الأطراف المقابلة في الوفاء بشروط عقودهم. كما تشمل مخاطر خسارة قيمة المحفظة نتيجة الانتقال من الفئات الأقل عرضة للمخاطر إلى الفئات الأكثر عرضة للمخاطر. يقيم البنك مخاطر الائتمان عند التسوية وقبلها على مستوى العميل لكافة منتجات البنك.

مخاطر الائتمان هي أكثر المخاطر التي يتعرض لها البنك ولذا تعد الإدارة الاستباقية ضرورية لضمان نجاح البنك على المدى الطويل.

يمتلك البنك نظامًا شاملًا نافياً للجهالة للموافقة على التسهيلات الائتمانية، وكذلك سياسات محددة جيدًا للسيطرة على مخاطر الائتمان على مستويات الطرف المقابل والمجموعة والقطاع الاقتصادي والدولة.

تتطلب جميع ائتمانات الشركات والبنوك والحكومة مراجعةً مستقلةً لمخاطر الائتمان معتمدة من قبل السلطات من المستوى الثاني وصولاً إلى مجلس الإدارة، استنادًا على سلطة اعتماد الائتمان المفوضة. وتستند جميع عمليات الموافقة على الائتمان على التوجيهات النظامية التي يصدرها البنك المركزي العُماني من وقت إلى آخر. وتحال الاستثناءات المرتبطة بالتعرض لائتمان الأفراد إلى قسم إدارة المخاطر للحصول على الموافقات اللازمة.

تقوم إدارة المخاطر بتحديد قدرة البنك على تحمل مخاطر الائتمان بما يتوافق مع التوجه الاستراتيجي للبنك. وتوجد لدى البنك عملية راسخة لضمان تخصيص رأس المال لإجمالي مخاطر الائتمان التي يتحملها البنك وقياس الاستخدام الفعلي لرأس المال على مستوى المحفظة.

وفيما يتعلق بالثقافة الائتمانية، فإن إدارة المخاطر تضمن وجود السياسات والتوجيهات والعمليات والاجراءات المناسبة لتغطية جميع مجالات الأعمال المتعلقة بمخاطر الائتمان. كما أنها تضمن التطبيق المتسق لمعايير الائتمان من خلال آلية مراجعة الائتمان الدؤوبة ومراجعة القروض بعد الموافقة من خلال آلية مراجعة القروض والمراجعة الدورية وتحديث السياسات والتوجيهات والاجراءات الائتمانية.

لدى البنك أيضا نظام قوي لتصنيفات مخاطر المقترضين التي تقيّم مخاطر المقترضين من الشركات وتراقب تغيرات التصنيفات بشكل دوري. في حالة المؤسسات المالية، يتم النظر في تصنيفات وكالات التصنيف الائتماني.

هيكل إدارة المخاطر الائتمانية وسياساتها

يتم التحكم في سياسات إدارة مخاطر الائتمان من خلال لجنة إدارة مخاطر الائتمان ولجنة المخاطر التنفيذية للمجلس وأعضاء مجلس الإدارة. فيما يلي هيكل الموافقة على مخاطر الائتمان:

وضع البنك حدوداً داخلية وسلطات للموافقة في لجان مختلفة على مستوى الإدارة ومجلس الإدارة أو في مجلس الإدارة بالكامل بناء على فئة المنتج مثل الاقتراض المصرفي التجاري أو حدود الدولة أو حدود الاقراض للبنوك / المؤسسات المالية أو الحكومة وكذلك الاقراض المتعلق بأنشطة الوساطة في البنك والطبيعة القانونية للمقترضين وتصنيف مخاطر الائتمان الخاص بهم.

فيما يتعلق بمخاطر المعاملات، تضمن إدارة المخاطر أن يتم اكتتاب الائتمان وفقًا للمعايير المعتمدة وأن يتم توضيح جميع المخاطر في مراجعة مخاطر الائتمان، بما في ذلك استثناءات السياسة. وتشمل تحليل وإعداد التقارير حول طبيعة تعرض الأطراف المقابلة داخل وخارج الميزانية العمومية (الحجم والمدة والتعقيد والسيولة)، بما في ذلك التسهيلات الائتمانية المضمونة وغير المضمونة. للحماية من مخاطر التركيز، تم وضع حدود قطاعية لضمان أن النافذة الإسلامية لديها محفظة متنوعة بشكل جيد، ويتم مراجعة نفس الأمر من قبل البنك بشكل منتظم.

٥- مخاطر الائتمان (تابع)

الإفصاح النوعي (تابع)

تشرف لجنة إدارة مخاطر الائتمان على الالتزام بالحدود والاستثناءات وتقدم توصيات إلى مجلس الإدارة فيما يخص المسائل المتعلقة بسياسة إدارة مخاطر الائتمان.

سياسة تعرضات الائتمان التي تجاوزت موعد استحقاقها وانخفاض القيمة

وفقًا للسياسة، ينشئ البنك مخصصًا لانخفاض قيمة عقود التمويل على الفور وبشكل متسق. في عام ٢٠١٨، اعتمد البنك معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ «الأدوات المالية» بناءً على تقييم انخفاض قيمة خسارة الائتمان المتوقعة على أساس قائم على النظرة المستقبلية، كما هو مطلوب من قبل البنك المركزي العُماني.

يستند مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى الخسارة الائتمانية المتوقع حدوثها على مدار عمر الأصل، ما لم تكن هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ نشأتها، وفي هذه الحالة، يستند هذا المخصص إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار ١٢ شهرا. تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار ١٢ شهرا جزءا من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر والتي تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن الأحداث للعجز عن السداد بأداة مالية والمحتملة في غضون ١٢ شهرا بعد تاريخ التقرير.

قام البنك بوضع سياسة لإجراء تقييم بصفة شهرية لمعرفة ما إذا كانت مخاطر الائتمان الخاصة بالأدوات المالية قد زادت بشكل جوهري منذ الإدراج المبدئي، من خلال النظر في التغير في مخاطر العجز عن السداد خلال العمر المتبقي للأداة المالية .

بناءً على العمليات المذكورة أعلاه، قام البنك بتجميع تعرضه للتمويل في المرحلة الأولى والمرحلة الثانية والمرحلة الثالثة، على النحو المبين أدناه:

المرحلة الأولى:

عند إدراج القروض والسلفيات والتمويل للمرة الأولى، يقوم البنك بإدراج أعلى المخصصات بناء على الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار ١٢ شهرا. ويشمل التعرض للتمويل في المرحلة الأولى أيضا التسهيلات التي تحسنت فيها مخاطر الائتمان وتم إعادة تصنيف التعرض للتمويل من المرحلة الثانية.

المرحلة الثانية:

عندما يكون التعرض للقروض والسلفيات والتمويل قد أظهر زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ نشأته، يسجل البنك مخصصا للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر. ويشمل التعرض للتمويل في المرحلة الثانية أيضا التسهيلات التي تحسنت فيها مخاطر الائتمان وتم إعادة تصنيف التعرض للتمويل من المرحلة ٣.

المرحلة الثالثة:

تعتبر التعرض للقروض والسلفيات والتمويل منخفضة القيمة الائتمانية. ويسجل البنك مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر.

يعتبر البنك أن الأصل المالي في حالة عجز عن السداد عندما:

- لا يكون من المرجح على المقترض سداد التزاماته الائتمانية للبنك بالكامل، دون أن يكون للبنك حق الرجوع عليه باتخاذ إجراءات مثل تحقيق الورقة المالية (إذا تم الاحتفاظ بأي منها)؛ أو
- تأخر المقترض في السداد لفترة أكثر من ٩٠ يوما فيما يتعلق بأي التزام ائتماني مادي للبنك.

في حالة أرصدة الخزينة والأرصدة بين البنوك، عندما لا تتم تسوية المدفوعات اللحظية المطلوبة بالشكل اللازم.

الإفصاح الكمي

١) مجموع مجمل التعرض لمخاطر الائتمان، بالإضافة إلى متوسط مجمل التعرض خلال الفترة مقسمة وفقاً للأنواع الرئيسية للتعرض لمخاطر الائتمان: (﷼ بالآلاف)

الرقم المتسلسل	نوع التعرض لمخاطر الائتمان	متوسط مجمل التعرض		إجمالي مجموع التعرض	
		٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
١	سحوبات على المكشوف	٨١,٩٠٩	٩١,١٩٢	٧٥,٧٧٦	٧٩,٧٠٠
٢	قروض شخصية	٩١٩,٩٨٣	٧٩٢,٥٥٢	١,٠٠٦,٤٦١	٨٤٧,٠٣٥
٣	قروض مقابل إيصالات أمانة	٨٨,٠٧٣	٧٧,٩٦٠	٩٠,٣٠٢	٨٣,٣٧٠
٤	قروض أخرى	٢,٢٤٤,٥١١	١,٩٨٣,٦٠٩	٢,٣٨٢,٩٦١	٢,١٠١,٠٩٣
٥	كمبيالات شراء / خصم	١٣,٣٠٣	١١,٥١٧	١٥,٨٥٨	١٣,٠٠٢
	الإجمالي	**٣,٣٤٧,٧٧٩**	**٢,٩٥٦,٨٣٠**	**٣,٥٧١,٣٥٨**	**٣,١٢٤,٢٠٠**

٥- مخاطر الائتمان (تابع)

الإفصاح الكمي (تابع)

٢) التوزيع الجغرافي للتعرضات استنادًا إلى النوع الرئيسي للتعرض للائتمان: (بالآلاف)

الرقم المتسلسل	نوع التعرض لمخاطر الائتمان	سلطنة عُمان	أخرى	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	الإجمالي
١	سحوبات على المكشوف	٧٥,٧٧٦	–	–	٧٥,٧٧٦
٢	قروض شخصية	١,٠٠٦,٤٥٧	٣	١	١,٠٠٦,٤٦١
٣	قروض مقابل إيصالات أمانة	٩٠,٣٠٢	–	–	٩٠,٣٠٢
٤	قروض أخرى	٢,٢٩٨,٤٥٣	٣١,٣٥٢	٥٣,١٥٦	٢,٣٨٢,٩٦١
٥	كمبيالات شراء / خصم	١٥,٨٥٨	–	–	١٥,٨٥٨
	الإجمالي	**٣,٤٨٦,٨٤٦**	**٣١,٣٥٥**	**٥٣,١٥٧**	**٣,٥٧١,٣٥٨**

٣) توزيع التعرضات حسب القطاع أو الطرف المقابل مقسماً وفقاً للأنواع الرئيسية للتعرض لمخاطر الائتمان: (بالآلاف)

الرقم المتسلسل	القطاع الاقتصادي	سحوبات على المكشوف	قروض	كمبيالات شراء / خصم	الإجمالي	تعرضات خارج الميزانية العمومية
١	قروض شخصية	٧,٨٣١	٩٩٨,٦٣٠	–	١,٠٠٦,٤٦١	١٠
٢	الإنشاءات	١٢,٥٨٧	٣٣٦,٦٤٢	٢,٢٤٦	٣٥١,٤٧٥	٦١,٠٠٠
٣	تجارة الجملة والتجزئة	٢١,٧٠٩	٢٢٣,٠٤٥	٧,٤٩٧	٢٥٢,٢٥١	٣٦,٨٢٩
٤	الخدمات	٨,١٠٦	٤٦٠,١٥٩	٢,٤٨٦	٤٧٠,٧٥١	٢٨,٣٠٨
٥	المؤسسات المالية	٥٥١	٣٨٠,٤٠١	١٦٨	٣٨١,١٢٠	٧,٦٤٨
٦	تصنيع	١٠,٣٦٠	١٨٢,٧٣٨	٢,٩٤٤	١٩٦,٠٤٢	٣٩,٦٤٠
٧	الكهرباء والغاز والمياه	١٠٨	١٦٦,٦٨٨	–	١٦٦,٧٩٦	٢٠,٢٢٩
٨	التعدين والمحاجر	٢,٦٨١	٢٧٥,٥٣١	٥١١	٢٧٨,٧٢٣	٤,١١٩
٩	النقل والاتصالات	٢١٤	٣٥٤,٢٦٧	٦	٣٥٤,٤٨٧	١,٥٣٦
١٠	الحكومة	–	٣٤,٨١٥	–	٣٤,٨١٥	١٤,٦٣٠
١١	كافة القطاعات الأخرى	١١,٦٢٩	٦٦,٨٠٨	–	٧٨,٤٣٧	٥,١٣٦
	الإجمالي	**٧٥,٧٧٦**	**٣,٤٧٩,٧٢٤**	**١٥,٨٥٨**	**٣,٥٧١,٣٥٨**	**٢١٩,٠٨٥**

٤) فيما يلي الاستحقاق التعاقدي المتبقي للمحفظة بالكامل مقسماً وفقاً للأنواع الرئيسية للتعرض لمخاطر الائتمان: (بالآلاف)

الرقم المتسلسل	الشريحة الزمنية	سحوبات على المكشوف	قروض	كمبيالات شراء / خصم	الإجمالي	تعرضات خارج الميزانية العمومية
١	حتى شهر واحد	١٣,٢٥٧	٣٩١,٤٩٦	٣,٨٢٣	٤٠٨,٥٧٦	٢٢,٠١٥
٢	١–٣ أشهر	٤,٤٦٦	٢٥٥,٠٩٣	٧,٣١٥	٢٦٦,٨٧٤	٢٤,٣٠٧
٣	٣–٦ أشهر	٢,٢٣٣	٩٠,٠٥٠	٤,٣٦٣	٩٦,٦٤٦	٢٥,٠٠٨
٤	٦–٩ أشهر	٢,٢٣٣	٥١,٢٤٠	٣٥٧	٥٣,٨٣٠	١٢,٦٩١
٥	٩–١٢ أشهر	١٠,٧١٨	٩٩,٠٥٦	–	١٠٩,٧٧٤	٣٢,٤٣٩
٦	١–٣ سنوات	٢١,٤٣٥	٥٠٣,٤٥٩	–	٥٢٤,٨٩٤	٦٣,٨٣٦
٧	٣–٥ سنوات	١٠,٧١٨	٥٥٩,٩٤٧	–	٥٧٠,٦٦٥	٣١,٠٣١
٨	أكثر من ٥ سنوات	١٠,٧١٦	١,٥٢٩,٣٨٣	–	١,٥٤٠,٠٩٩	٧,٧٥٨
	الإجمالي	**٧٥,٧٧٦**	**٣,٤٧٩,٧٢٤**	**١٥,٨٥٨**	**٣,٥٧١,٣٥٨**	**٢١٩,٠٨٥**

٥- مخاطر الائتمان (تابع)

الإفصاح الكمي (تابع)

٥) القطاع الرئيسي أو نوع الطرف المقابل: (بالآلاف)

خصص البنك مبلغاً إضافياً بقيمة ٠,٢٩٨ مليون كاحتياطي خاص غير قابل للتوزيع على قروض معاد هيكلتها بناءً على التعميم الصادر من البنك المركزي العُماني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

الرقم المتسلسل	القطاع الاقتصادي	مجمل القروض	منها، تعرض المرحلة الثالثة	مخصص المرحلة الأولى والثانية	مخصص المرحلة الثالثة *	مخصص انخفاض القيمة خلال السنة	دفعات مقدمة مشطوبة، بالصافي خلال السنة
١	قروض شخصية	١,٠٠٦,٤٦١	١٨,٧٩٨	١,١١٣	١١,٨٦٦	١,١٦٥	١٩
٢	الإنشاءات	٣٥١,٤٧٥	٣٧,٠٤٧	٨,٨٩٠	٢١,٠٧٨	٧,١٣٥	–
٣	تجارة الجملة والتجزئة	٢٥٢,٢٥١	١٦,٧١٤	٣,٩٢٢	١١,٥٢٤	١,٣٩٤	–
٤	الخدمات	٤٧٠,٧٥١	١٤,٩٧٧	٧,٩٣١	٦,١٥٦	١,٩٠٧	–
٥	المؤسسات المالية	٣٨١,١٢٠	–	٥٠٩	–	(١٩٥)	–
٦	تصنيع	١٩٦,٠٤٢	٢١,٠٩٢	٦,٥٥١	٩,٥٩٦	٦,٩٠٢	–
٧	الكهرباء والغاز والمياه	١٦٦,٧٩٦	–	١٩٨	–	١٣٢	–
٨	التعدين والمحاجر	٢٧٨,٧٢٣	٣,٢٢٠	١٦٠	٢,٤٧٥	٤٦٢	–
٩	النقل والاتصالات	٣٥٤,٤٨٧	١,٣٩٠	٣٥٠	٩٩٠	٢٤٧	–
١٠	الحكومة	٣٤,٨١٥	–	١٠٢	–	٤٨	–
١١	كافة القطاعات الأخرى	٧٨,٤٣٧	٣٣,٥٤٣	٧,٠٠٩	٢٤,٥٧٧	٣,٨٨٠	١,٠١٨
	الإجمالي	**٣,٥٧١,٣٥٨**	**١٤٦,٧٨١**	**٣٦,٧٣٥**	**٨٨,٢٦٢**	**٢٣,٠٧٧**	**١,٠٣٧**

*– مخصص المرحلة الثالثة يتضمن فائدة مجنبة بمبلغ ٢٢,١٣٦ مليون .

٦) مبالغ القروض التي انخفضت قيمتها مقسمة وفقًا للمناطق الجغرافية الرئيسية، بما في ذلك مبالغ مخصصات انخفاض القيمة لكل منطقة جغرافية: (بالآلاف)

الرقم المتسلسل	الدول	مجمل القروض	منها، تعرض المرحلة الثالثة	مخصص المرحلة الأولى والثانية	مخصص المرحلة الثالثة *	مخصص انخفاض القيمة خلال السنة	دفعات مقدمة مشطوبة، بالصافي خلال السنة
١	سلطنة عُمان	٣,٤٨٦,٨٤٦	١٤٦,٧٨١	٣٦,٥٦٩	٨٨,٢٦٢	٢٢,٩٧١	١,٠٣٧
٢	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	٥٣,١٥٧	–	٩٤	–	٣٤	–
٣	دول أخرى	٣١,٣٥٥	–	٧٢	–	٧٢	–
	الإجمالي	**٣,٥٧١,٣٥٨**	**١٤٦,٧٨١**	**٣٦,٧٣٥**	**٨٨,٢٦٢**	**٢٣,٠٧٧**	**١,٠٣٧**

*– مخصص المرحلة الثالثة يتضمن فائدة مجنبة بمبلغ ٢٢,١٣٦ مليون .

٧) حركة مجمل القروض (بالآلاف)

الرقم المتسلسل	التفاصيل	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الإجمالي
١	الرصيد الافتتاحي	٢,٥٢٨,٩٤١	٤٦٥,٨٥٢	١٢٩,٤٠٧	**٣,١٢٤,٢٠٠**
٢	التخفيف / التغييرات (+/)	١٩,٦١٤	(٣٢,٦٨٤)	١٣,٠٧٠	**–**
٣	القروض الجديدة	٥٦٢,٦٧٣	٧,٧٢١	٥,٥١٠	**٥٧٥,٩٠٤**
٤	القروض المستردة	(١٠١,٩٧٢)	(٢٥,٥٦٨)	(١٦٩)	**(١٢٧,٧٠٩)**
٥	قروض مشطوبة	–	–	(١,٠٣٧)	**(١,٠٣٧)**
٦	الرصيد الختامي	٣,٠٠٩,٢٥٦	٤١٥,٣٢١	١٤٦,٧٨١	**٣,٥٧١,٣٥٨**
٧	مخصص انخفاض القيمة المحتفظ به	٨,٦٢٢	٢٨,١١٣	٨٨,٢٦٢	**١٢٤,٩٩٧**
٨	فوائد مجنبة	–	٩٤٨	٢١,٦٨٨	**٢٢,٦٣٦**

٥- مخاطر الائتمان (تابع)

مخاطر الائتمان – إفصاحات المحافظ الخاضعة للمنهج الموحد.

كجزء من المنهج الموحد، يتبع البنك المنهج المبسط لحساب تكلفة رأس المال لمخاطر الائتمان. وبناء على ذلك، ومع مراعاة توجيهات البنك المركزي العُماني، استخدم البنك الضمانات المالية مثل النقد والضمانات المصرفية المقبولة والأسهم المدرجة في المؤشر الرئيسي لسوق مسقط لأوراق المال كجزء من تخفيف مخاطر الائتمان لتحقيق كفاية رأس المال.

الإفصاحات النوعية:

إن البنك يتبع التصنيفات الائتمانية الصادرة من مؤسسات موديز و ستاندر أند بورز وفيتش لكل من تعرضات الحكومة والتعرضات بين البنوك، ويتم التعامل مع الرصيد على أنه غير مصنف بمقدار مخاطر ١٠٠٪. وبناء على التوجيهات فإنه يتم إعتبار التصنيفات لأقل وزنين للمخاطر على أن يطبق وزن المخاطر الأعلى من بينهما. لا يوجد أي تغيير في المنهج مقارنة بالسنة الماضية.

يستخدم البنك الصلاحية المطلقة في التعامل مع القروض والسلفيات كغير مصنفة وتحمل وزن مخاطر ١٠٠٪، باستثناء القروض السكنية وقروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تحمل وزن مخاطر ٣٥٪ و٧٥٪ بناءً على المتطلبات الواردة في التوجيهات الصادرة عن البنك المركزي العُماني.

وكذلك، فإن البنك يستخدم الصلاحية المطلقة كمبدأ بسيط للإدراج بالضمانات.

الإفصاحات الكمية:

فيما يلي مجمل مبلغ التعرض كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ الخاضع للمنهج الموحد:

الرقم المتسلسل	المنتج / التصنيف	تكلفة رأس المال							الإجمالي
		٠٪	٢٠٪	٣٥٪	٥٠٪	٧٥٪	٨٠٪	٩٠٪	أكثر من ١٠٠٪	بالآلاف ﷼
	مصنف									
١	جهات سيادية	٢٩١,٥٧٨	–	–	–	–	–		–	**٢٩١,٥٧٨**
٢	البنوك	–	٣٤,٨١٢	–	٢٨,٧٩٢	–	–		٣٠٨	**٦٣,٩١٢**
٣	شركات	–	–	–	–	١٤٩,٢٠٤	–		–	**١٤٩,٢٠٤**
	غير مصنفة									
١	شركات	–	–	–	–	٤٠٥,٨٩٧	٣٠٠,٠٠٥	١٠٨,٤٦٩	١,٣٣٦,٩٤٥	**٢,١٥١,٣١٦**
٢	البنوك	–	٢,٦٧٧	–	٧٠٧	–	–		–	**٣,٣٨٤**
٣	أفراد	–	–	–	–	–	–	–	٥٢٨,٣١٥	**٥٢٨,٣١٥**
٤	مطالبات مضمونة بعقار سكني	–	–	٢٧٩,٨٠٦	–	–	–	–	١٩٣,٧٨٢	**٤٧٣,٥٨٨**
٥	مطالبات مضمونة بعقار تجاري	–	–	–	–	–	–	–	١٢٦,٠٢٨	**١٢٦,٠٢٨**
٦	قروض متأخرة السداد	–	–	–	–	–	–	–	٣٦,٦٤٢	**٣٦,٦٤٢**
٧	أصول أخرى	**١٧,٩٩٩**	–	–	–	–	–	–	٢٤٧,١٥٦	**٢٦٥,١٥٥**
	إجمالي المحفظة المصرفية	**٣٠٩,٥٧٧**	**٣٧,٤٨٩**	**٢٧٩,٨٠٦**	**٢٩,٤٩٩**	**٥٥٥,١٠١**	**٣٠٠,٠٠٥**	**١٠٨,٤٦٩**	**٢,٤٦٩,١٧٦**	**٤,٠٨٩,١٢٢**

تخفيف مخاطر الائتمان – إفصاحات المناهج الموحدة

الإفصاح النوعي

يتضمن تخفيف مخاطر الائتمان ترتيبات إدارة الضمانات وترتيبات ضمان الائتمان، فيما يلي وصف للسياسات والعمليات الخاصة بالمقاصة داخل وخارج الميزانية العمومية (ومدى استخدام البنك لها) وسياسات وعمليات تقييم الضمانات وإداراتها والأنواع الرئيسية للضمانات المتخذة.

وفيما يتعلق بالضمانات العقارية، يتم الحصول على تقييمين إذا تجاوزت قيمة الضمان مستوى معين؛ يتم اعتماد التقييم الأقل. ويوجد لدى البنك مطلب إلزامي للحصول على بوليصة تأمين على الضمان العقاري (بخلاف الأرض) حيث يتم تعيين هذه السياسة لصالح البنك. ويتم تقييم الضمانات العقارية على فترات منتظمة وأيضًا حسب الحاجة بناءً على تقييم المخاطر والسيناريو الاقتصادي السائد.

يقبل البنك عادة الأنواع التالية من الضمانات:

- الهوامش النقدية والودائع الثابتة.
- العقارات التي تتألف من الأصول المدرة للدخل والأصول غير المدرة للدخل.
- الأسهم المدرجة في أسواق الأوراق المالية المدرجة في دول مجلس التعاون الخليجي.
- ضمانات غير قابلة للإلغاء وغير مشروطة / خطابات اعتماد احتياطية صادرة عن أحد البنوك المعتمدة.
- سندات الدين الخاضعة للمعايير المعتمدة.
- الأموال الخاضعة للمعايير المعتمدة.

٥- مخاطر الائتمان (تابع)

كما يقبل البنك ضمانات الأفراد والشركات للتخفيف من المخاطر حيثما كان ذلك مطبقًا، ولديه نظام لتقييم جدارة الائتمان.

وتقوم الإدارة بمراقبة القيمة السوقية للضمانات على فترات منتظمة وتطلب ضمانات إضافية وفقًا للاتفاقية الأساسية في حالة العجز. كما يقوم البنك بمراجعة دورية لتغطية الضمانات لتحديد كفاية مخصص خسائر انخفاض القيمة. وبلغت القيمة العادلة للضمانات التي يحتفظ بها البنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ للقروض والسلفيات غير منخفضة القيمة ٢,٠٣٩,٤٠٢ مليون .

الإفصاح الكمي

وفقا لتوجيهات اتفاقية بازل والبنك المركزي العُماني، فإن البنك يمتلك الضمانات المؤهلة التالية:

ا) الضمانات النقدية ٢) ضمانات الأسهم ٣) ضمانات الحكومة.

التعرض المغطى بضمانات نقدية ٧١,٤٤٢ مليون ﷼ ، بعد تطبيق الخصم بنسبة (٠٪) يصبح التعرض لا شيء .

التعرض المغطى بضمانات الأسهم ٢١٤,٥٨٢ مليون ﷼ ، بعد تطبيق الخصم بنسبة (٥٠٪) يصبح التعرض ١٠٧,٢٩١ مليون .

التعرض المغطى بضمانات الحكومة ١٠٠,٠٠٠ مليون ﷼ ، بعد تطبيق الخصم بنسبة (٠٪) يصبح التعرض لا شيء .

التفاصيل	مليون ﷼
مجمل التعرض – محفظة الأعمال المصرفية	٤,٠٨٩
تخفيف مخاطر الائتمان	(١٨١)
التأثر المرجح بالمخاطر – محفظة الأعمال المصرفية	(٧٢١)
الأصول المرجحة بالمخاطر – محفظة الأعمال المصرفية	٣,١٨٧
تكلفة رأس المال لمخاطر الائتمان	**٤٣٠**

مخاطر الائتمان للطرف المقابل:

مخاطر الائتمان للطرف المقابل هي مخاطر إخفاق العميل أو الطرف التجاري المقابل للبنك، ويكون ذلك عادة في عقد الأداة المالية المشتقة المتداولة في السوق الموازية، في الوفاء بالتزامه مما قد يؤدي إلى استبدال أو إنهاء المعاملة مما يتسبب في خسارة للبنك.

وقد قام البنك بتطبيق طريقة التعرض الحالي لقياس الأصول المرجحة بالمخاطر بموجب مخاطر الائتمان للطرف المقابل. ويتم تعريف التعرض بموجب طريقة التعرض الحالي على أنه مجموع التعرض المستقبلي المحتمل والتعرض الحالي للائتمان. والتعرض المستقبلي المحتمل هو المبلغ التقديري للتعرض الذي قد يحدث على مدى فترة زمنية لمدة سنة واحدة في حين أن التعرض الحالي هو مجموع القيم الإيجابية على أساس سعر السوق. ويبلغ إجمالي التعرض لدى البنك بالريال العُماني على أساس المشتقات غير المتداولة (كالعقود الآجلة لشراء العملات ومقايضات معدلات الفائدة وغيرها) والأصول المرجحة بالمخاطر ٢,٧٥١ مليون كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

٦ مخاطر السوق

الإفصاح النوعي

تخضع كافة أعمال البنك بصفة أساسية لمخاطر تحرك أسعار السوق ومعدلاته وما يترتب على ذلك من أرباح أو خسائر للبنك. وتنشأ مخاطر السوق من التقلبات في معدلات الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار السلع والأسهم. وتم تصنيف مخاطر السوق إلى مخاطر معدلات الفائدة ومخاطر مركز حقوق المساهمين ومخاطر صرف العملات الأجنبية. لا يتاجر البنك في السلع.

لدى البنك إطار قوي لإدارة مخاطر السوق يتكون من تحديد المخاطر ووضع حدود لها ومراقبتها وتقديم التقارير عنها ووضع مصفوفة الإجراءات التصعيدية واتخاذ قرار بشأنها. وتضمن السياسة والإجراءات أن تكون جميع الحدود في نطاق قدرة البنك على تحمل المخاطر ومعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

فيما يلي تفاصيل مخاطر السوق المختلفة:

مبادئ وإطار مخاطر معدلات الفائدة

تنشأ مخاطر معدلات الفائدة من احتمالية تأثير التغيرات في معدلات الفائدة على قيمة الأدوات المالية الأساسية. ويتعرض البنك لمخاطر معدلات الفائدة كنتيجة لعدم التطابق أو لوجود فجوات في مبالغ الأصول والالتزامات والأدوات المالية المدرجة خارج الميزانية العمومية التي تستحق أو يعاد تسعيرها في فترة معينة. ويتمثل الهدف العام للبنك في إدارة حساسية معدلات الفائدة بحيث لا تؤثر التحركات في معدلات الفائدة سلبًا على صافي إيرادات الفوائد للبنك. وتقاس مخاطر معدلات الفائدة على أنها التقلبات المحتملة في صافي إيرادات الفوائد الناتجة عن التغيرات في معدلات الفائدة في السوق. ويدير البنك هذه المخاطر عن طريق مطابقة أو تحوط ملف إعادة تسعير الأصول والالتزامات من خلال استراتيجيات إدارة المخاطر المختلفة.

٦ مخاطر السوق (تابع)

مخاطر معدلات الفائدة في محفظة التداول

مخاطر معدلات الفائدة في محفظة التداول هي مخاطر الخسارة في القيمة السوقية للأدوات المالية الأساسية وتنشأ من حساسية الأدوات المحملة بالفائدة تجاه تقلب معدل الفائدة. وتتم مراقبة مخاطر معدلات الفائدة في محفظة التداول من خلال حدود التعرض الافتراضية وحدود وقف الخسارة والحدود القصوى للاستحقاق على أساس سعر السوق.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، لم يكن هناك مركز محفظة تداول ذا حساسية تجاه تغيرات معدل الفائدة.

مخاطر مركز حقوق المساهمين

تنشأ مخاطر مركز حقوق المساهمين نتيجة للتغير في القيمة السوقية لمحفظة حقوق مساهمي البنك نتيجة للتغير في السوق العامة أو الشروط الخاصة بالأوراق المالية. تقوم لجنة الأصول والالتزامات بمراقبة جميع الاستثمارات في حقوق المساهمين بشكل دوري. ويتحمل مكتب إدارة مخاطر السوق مسؤولية ضمان وجود حدود مناسبة للمخاطر وتقديم تقارير بشأنها إلى السلطات المختصة.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، بلغت الاستثمارات في حقوق المساهمين المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ٢٠٨٦٨ مليون .

مخاطر صرف العملات الأجنبية

مخاطر صرف العملات الأجنبية هي مخاطر تأثر مراكز العملات الأجنبية التي يتخذها البنك سلبًا بسبب التقلب في أسعار صرف العملات الأجنبية. ويتم ضمان إدارة مخاطر صرف العملات الأجنبية من خلال القياس والمراقبة المنتظمة لمراكز العملات الأجنبية المفتوحة. وتتخذ الخزينة كل التدابير الممكنة لتغطية المراكز المفتوحة التي تنشأ عن معاملات العملاء.

إن الأدوات المستخدمة للتخفيف من هذه المخاطر هي معاملات الصرف الأجنبي الفوري والعقود الآجلة والودائع وغيرها. وتساعد هذه الأدوات في حماية البنك من الخسائر التي قد تنشأ بسبب التحركات الكبيرة في أسعار صرف العملات الأجنبية. وتتولى خزينة البنك إدارة جميع التعرضات لصرف العملات الأجنبية بشكل مركزي ويتم تصنيفها يوميا إلى السوق. تم تخصيص حدود فيما يتعلق بالتعرضات المفتوحة لفترة قصيرة ووقف الخسارة والعملات المصرح بها لمراقبة تعرضات مخاطر صرف العملات الأجنبية والسيطرة عليها.

يعامل البنك كامل تعرضه لصرف العملات الأجنبية بموجب طريقة اتفاقية بازل ٢ الموحدة لحساب رأس المال. ويبلغ صافي المراكز المفتوحة في جميع العملات الأجنبية ١٤٠١٧٢ مليون (بما في ذلك ١٢٦٤٧٣ مليون للمراكز المفتوحة في العملات المرتبطة بشكل فعال بالدولار الأمريكي) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

الإفصاح الكمي

تكلفة رأس المال:

يتضمن التعرض بموجب محفظة التداول للبنك تعرضًا صغيراً بشكل نسبي لتعرض صرف العملات الأجنبية ناشئ بشكل أساسي عن الاحتفاظ بمراكز العملات القصيرة في نهاية اليوم، والتعرض لأدوات مرتبطة بمعدل الفائدة. تتم مراقبة المراكز على أساس يومي لضمان الحفاظ على وضع العملة المفتوحة ضمن الحدود النظامية. لغرض فرض تكلفة رأس المال، يتم أخذ متوسط ثلاثة أشهر لمجموع صافي المراكز قصيرة الأجل أو صافي المراكز طويلة الأجل ، أيهما أعلى. يتم إعداد المتوسط على أساس المراكز الفعلية التي تم الحصول عليها في جميع أيام العمل خلال فترة الثلاثة أشهر التي تسبق مباشرة تاريخ التقرير.

بالإضافة إلى ذلك، يحتفظ البنك بمحفظة صغيرة جدًا للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. تتم مراقبة التعرضات يوميًا بواسطة المكتب الأوسط وفقًا لحدود وقف الخسارة والتعرض المعتمدة.

يوضح الجدول أدناه تكلفة رأس المال لمخاطر معدل الفائدة وحقوق المساهمين وصرف العملات الأجنبية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥:

نوع المخاطر	٢٠٢٥	٢٠٢٤
مخاطر معدل الفائدة	**٥,٤١٣**	٤,٥٠٧
مخاطر مركز الأسهم	**٣,٣٣٩**	٢,٨٤٥
مخاطر صرف العملات الأجنبية	**٤,٨٤٥**	٧,٨٣٤
نسبة صافي المركز المفتوح إلى رأس المال النظامي	**٪٢٣,٢٨**	٪٢٧,٦١
السقف النظامي (النسبة لإجمالي صافي القيمة الملموسة)	**٪٤٠**	٪٤٠

بلغ إجمالي الأصول المرجّحة بالمخاطر لمحفظة التداول ١٦٩٩٦ مليون برأسمال قدره ٢٢٩٤٥ مليون .

الاستثمارات في المحفظة المصرفية

يجب أن تكون استثمارات البنك ضمن الحدود والقيود العامة التي قد يحددها البنك المركزي العُماني من حين إلى آخر.

٦ مخاطر السوق (تابع)

الإفصاح الكمي (تابع)

ومع ذلك، فقد قام البنك بوضع حدود داخلية وسلطات موافقة على مختلف اللجان على مستوى الإدارة ومجلس الإدارة أو أعضاء مجلس الإدارة بالكامل بناءً على فئة المنتج مثل إعادة الشراء ومعدل ائتمان البنك المركزي العُماني أو حقوق المساهمين / السندات كنسبة من قاعدة رأس مال البنك. ويتم توجيه جميع مقترحات الاستثمار من خلال لجنة الأصول والالتزامات إلى سلطة الموافقة ذات الصلة.

وبالإضافة إلى القيود التي يفرضها البنك المركزي العُماني على الاستثمارات التي تقوم بها البنوك وكذلك القيود الداخلية المبينة أعلاه، سيتم تطبيق القيود التالية:

إن قدرة البنك على تغطية الاكتتابات الخاصة والأسهم غير المدرجة/ غير المسعرة منخفضة، وأي مقترحات مثل هذه يجب أن تكون مبررة بما يكفي على أساس كل حالة على حدة، كما يجب أن تتم الموافقة عليها على الأقل من قبل لجنة التنفيذ والائتمان وكذلك مجلس الإدارة إذا كانت تتجاوز الحدود المقررة كالنسبة التي تمثلها من قاعدة رأسمال البنك.

يجب أن تكون كافة استثمارات البنك بالدولار الأمريكي أو بعملات دول مجلس التعاون الخليجي المربوطة بالدولار الأمريكي أو أي استثمارات بعملات أخرى ويجب أن تتم الموافقة عليه على الأقل من قبل لجنة التنفيذ والائتمان إذا كانت تتجاوز الحدود المقررة كنسبة من قاعدة رأس مال البنك بعد مراجعة وتوصية لجنة الأصول والالتزامات. ويجب ألا يتجاوز إجمالي الاستثمارات في جميع هذه العملات الحد المقرر على أساس قاعدة رأسمال البنك ما لم يوافق عليها مجلس الإدارة. وينبغي أن يشمل ذلك جميع الاستثمارات التي تتم من خلال أي مدير لصندوق استثماري أو الاستثمارات المملوكة من خلال قسم إدارة الأصول بالبنك.

إن أي استثمارات للبنك خارج دول مجلس التعاون الخليجي أو الولايات المتحدة الأمريكية يجب أن تتم الموافقة عليها بشكل خاص من قبل لجنة التنفيذ والائتمان على الأقل إذا تجاوزت الحدود المقررة كنسبة من قاعدة رأس مال البنك. وينبغي أن يشمل ذلك جميع الاستثمارات من خلال أي مدير لصندوق استثماري أو استثمارات الملكية من خلال قسم إدارة الأصول بالبنك.

سيحاول البنك تحقيق تنوع معقول في محفظة استثماراته في حقوق المساهمين بين القطاعات الاقتصادية ولن يتجاوز حد معين من محفظته الاستثمارية في أي مجموعة من الصناعات / القطاعات المحددة أدناه:

أ) التداول وتجارة التجزئة
ب) تطوير وإدارة العقارات وإيرادات التأجير
ج) الإنشاءات / المقاولات ومواد البناء
د) السفر/ السياحة والفنادق والمطاعم والترفيه والخدمات الصحية والتعليم
ه) المستودعات / المخازن والخدمات اللوجستية وإدارة الإمداد والنقل والمرافق والاتصالات
و) النفط والغاز
ز) خدمات البنوك والتمويل
ح) المجموعات التجارية والشركات القابضة المستثمرة في أي من مجالات الأعمال المذكورة أعلاه
ط) تقنية المعلومات
ي) الصناعات الدوائية
ك) التصنيع والصناعات

وينبغي أن يشمل ذلك جميع استثمارات الملكية التي تتم من خلال قسم إدارة الأصول بالبنك.

وأي اقتراح يؤدي إلى مخالفة ما ورد أعلاه أو أي اقتراح للاستثمار في أي قطاع أو صناعة غير مدرجة أعلاه سيحتاج موافقة اللجنة التنفيذية للائتمان.

يجب أن تكون جميع طلبات الموافقة على الاستثمار للمعاملات أو حدود التداول المحددة مقدمة من قبل وحدات الأعمال ذات الصلة المعتمدة من قبل لجنة الائتمان والاستثمار والمقدمة إلى لجنة الائتمان التنفيذية المفوضة. أي موافقة تتجاوز تلك الحدود المسموح بها يتم رفعها إلى مستوى مجلس الإدارة للموافقة عليها. ويتم تطبيق أي قيود على الاستثمارات وفقًا للوائح البنك المركزي العُماني. تفاصيل الاستثمارات مبينة في الإيضاح رقم ٨ حول القوائم المالية.

حالات الخروج من الاستثمار / وقف الخسارة (لا يغطي هذا عمليات قسم إدارة الأصول)

يجب تحديد استراتيجيات الخروج من الاستثمار بوضوح في جميع مقترحات الاستثمار. وفي حالة حدوث تغيير في استراتيجية الخروج، يجب الحصول على الموافقة من نفس الهيئة المفوضة بالموافقة عليه. تتم الموافقة / التصديق على بيع استثمارات القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر من قبل لجنة الأصول والالتزامات.

مستوى تحمل الانخفاض في قيمة الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بحد أقصى ١٥٪ (في سنة مالية معينة). ويتم التخارج من الاستثمارات التي تتجاوز هذا الحد. يتم إخطار أعضاء لجنة الأصول والالتزامات بأي حصة محتفظ بها تعادل الخسارة أو تزيد عن ١٠٪ (في سنة مالية معينة). وفي حالة ما إذا كان الاستثمار يشهد تغيراً جوهرياً (كانخفاض فعلي أو انخفاض متوقع، إلخ)، يجب على وحدة الأعمال تحديد خطة العمل/ الخطة العلاجية لمراجعة لجنة الأصول والإلتزامات. بناء على مراجعة لجنة الأصول والإلتزامات، فإنها تعتمد الإستراتيجية الأنسب وتخطر لجنة الائتمان والاستثمار بها.

٦ مخاطر السوق (تابع)

مخاطر معدلات الفائدة في المحفظة المصرفية

يراقب البنك مخاطر معدلات الفائدة في المحفظة المصرفية من خلال إجراء تحليل فجوة إعادة التسعير للأصول والالتزامات الحساسة لمعدلات الفائدة. بموجب تحليل فجوة إعادة التسعير، يقوم البنك بتوزيع الأصول والالتزامات الحساسة لمعدلات الفائدة على نطاقات زمنية وفقًا لاستحقاقها (إذا كان معدل ثابت) أو الوقت المتبقي إلى إعادة تسعيرها في المرة التالية (إذا كان معدل متغير). يوفر حجم الفجوة لفترة زمنية معينة – أي الأصول مخصومًا منها الالتزامات التي يتم إعادة تسعيرها أو استحقاقها ضمن هذا النطاق الزمني – مؤشرًا على تعرض البنك لمخاطر إعادة التسعير. ويقوم البنك بتقييم تأثير التحول الموازي في منحنى العائد على قيمته الاقتصادية من خلال تطبيق بديل للمدة المعدلة مضروبا في التغير الموازي المفترض في معدلات الفائدة على الفجوة لكل نطاق زمني.

فيما يلي طبيعة مخاطر معدلات الفائدة في المحفظة المصرفية والافتراضات الجوهرية بما في ذلك الافتراضات المتعلقة بالمدفوعات المسبقة للقروض وسلوك الودائع غير المستحقة وتكرار قياس مخاطر معدلات الفائدة في المحفظة المصرفية.

ترتبط مخاطر معدلات الفائدة بالأساس بالمحفظة المصرفية للأفراد حيث أنها تخضع لإعادة التسعير مع أي تغير يطرأ على معدل فائدة البنك المركزي العُماني ولعملاء الشركات التي يعاد تسعيرها بما يتفق مع ظروف السوق.

يتم إعادة تسعير الودائع على أساس استحقاقها النهائي أو على أساس تاريخ إعادة التسعير إذا كانت مرتبطة بمؤشر معدل متغير. تُصنف الودائع غير الحساسة لحركات معدلات الفائدة بشكل منفصل. ويتم احتساب الأرباح المعرضة للمخاطر بناءً على فجوات إعادة تسعير معدلات الفائدة. ويثق البنك في الحصول على مصدر التمويلات الأرخص من خلال ودائع العملاء. وتقوم لجنة الأصول والالتزامات بالإضافة إلى قسم إدارة المخاطر بتحديد مخاطر معدلات الفائدة ومراقبتها وإعداد تقارير دورية عنها. يتم تحديد كمية معدل التعرضات الحساسة باستخدام فجوات إعادة التسعير.

الإفصاح الكمي:

تحليل التعرض والحساسيّة

يتم تحديد حساسية مخاطر معدل الفائدة من خلال تطبيق صدمة تقلبات معدل الفائدة بواقع ٢٠٠ نقطة أساس على صافي دخل الفائدة وتقييم التأثير على رأس المال. يبين الجدول أدناه التحول الموازي بواقع ٢٠٠ نقطة أساس في معدل الفائدة:

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	بالآلاف	بالآلاف
تأثير زيادة معدلات الفائدة بواقع +٢٠٠ نقطة أساس	١٠,٢١٥	١٣,٩٠٩
تأثير انخفاض معدلات الفائدة بواقع –٢٠٠ نقطة أساس	(١٠,٢١٥)	(١٣,٩٠٩)
تأثير زيادة معدلات الفائدة بواقع +٢٠٠ نقطة أساس كنسبة من رأس المال	+١,٧٠٪	+٢,٥٦٪
تأثير انخفاض معدلات الفائدة بواقع –٢٠٠ نقطة أساس كنسبة من رأس المال	–١,٧٠٪	–٢,٥٦٪

تم توضيح موقف حساسية الفائدة للبنك، تماشياً مع التوجيهات الصادرة عن البنك المركزي العُماني، بناءً على ترتيبات إعادة التسعير التعاقدية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، في الإيضاح ٣٥–٣–٢ حول القوائم المالية.

٧– مخاطر السيولة

الإفصاح النوعي

يعرف البنك مخاطر السيولة على أنها قدرته على الوفاء بجميع الالتزامات المالية الحالية والمستقبلية في الوقت المناسب وبدون جهد وتكلفة لا مبرر لهما من خلال الوصول غير المقيد إلى التمويل بأسعار السوق المعقولة ودون التأثير على نمو الأصول والعمليات التجارية.

يتم أخذ العوامل الرئيسية التالية في الاعتبار عند تقييم وإدارة مخاطر السيولة للبنك:

- الحاجة إلى وجود قاعدة متنوعة بشكل جيد لمصادر التمويل، تشمل محفظة من العملاء الأفراد والشركات الكبيرة والمؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة والأفراد ذوي الثروات العالية دون تركيزات أو ارتباطات كبيرة، مما يؤدي إلى تنويع قاعدة التمويل وتخفيف مخاطر التركيز.
- بناء على تحليل النمط السلوكي السابق لالتزاماتنا الرئيسية، تتوقع الإدارة أن يتم تجديد جزء كبير من ودائع العملاء عند الاستحقاق التعاقدي.
- وفقًا لتوجيهات البنك المركزي العُماني، يحتفظ البنك بنسبة ٥٪ من ودائع تحت الطلب وودائع لأجل على الأقل من التزاماته المتعلقة بالودائع لدى البنك المركزي العُماني في شكل أرصدة مقاصة.
- تتم الموافقة على الالتزامات المتعلقة بالقروض والسلفيات بعد الأخذ في الاعتبار مركز السيولة العامة للبنك.

يتم تحليل احتياجات البنك المتوقعة للسيولة ومناقشة البدائل المثلى لإدارة مخاطر السيولة والموافقة عليها في لجنة الأصول والالتزامات بالبنك. كما يقوم قسم إدارة المخاطر بمراجعة وتقييم قدرة البنك على الحصول على السيولة من مصادر مختلفة.

٧– مخاطر السيولة (تابع)

الإفصاح النوعي (تابع)

يحدد قسما الخزينة وإدارة المخاطر السيولة المعرضة للمخاطر والتي يتم مراقبتها يوميًا ويتم الإبلاغ عنها بشكل دوري إلى لجنة الأصول والالتزامات. وقد قام البنك بوضع سياسات للسيولة والتمويل وخطة طوارئ للسيولة.

سياسة السيولة والتمويل

تهدف سياسة السيولة والتمويل بالبنك إلى التأكد من أن متطلبات السيولة تتم إدارتها بحكمة وفعالية بحيث يتم الوفاء باحتياجات التمويل المتوقعة وغير المتوقعة على أساس مستمر بطريقة خاضعة للسيطرة بأقل تكلفة ممكنة.

تقوم لجنة الأصول والالتزامات بالبنك بمراجعة سياسة السيولة سنويًا وتقدم التوصيات المتعلقة بالتغييرات، إن وجدت، إلى الرئيس التنفيذي للبنك للمراجعة وتقديمها إلى اللجنة التنفيذية ومجلس الإدارة وفقًا لما ينطبق.

هناك عدد من التقنيات التي يستخدمها البنك لإدارة مركز السيولة لديه، أهمها:

- وضع حدود على عدم التطابق في الاستحقاق
- الاحتفاظ بمخزون من الأصول السائلة
- تنويع الالتزامات
- الوصول إلى أسواق الجملة
- إدارة السيولة متعددة العملات

يحتفظ البنك أيضًا باستثمارات كبيرة في الأدوات السائلة الصادرة من قبل الحكومة والبنوك بشكل رئيسي للحفاظ على السيولة. لدى البنك أيضًا خطوط ائتمان احتياطية للوفاء بالتزاماته في أي وقت، إذا دعت الحاجة.

مخزون الأصول السائلة

إن المخزون الكافي من الأصول السائلة عالية الجودة يوفر للبنك القدرة على الوفاء بالتزاماته في حين يتم التعامل مع أي مشاكل أساسية تؤثر على السيولة.

يتم تحديد واعتماد هذه الأصول بشكل واضح وتحديد دورها ووضع مستويات الحد الأدنى لاحتجازها من قبل لجنة الأصول والالتزامات. ويتم مراجعة درجة تنويع محفظة الأصول السائلة من قبل لجنة الأصول والالتزامات على أساس شهري.

وفقًا لتوجيهات البنك المركزي العُماني، فإن البنك مطالب بالحفاظ على نسبة تغطية السيولة بحد أدنى ١٠٠٪. وعلاوة على ذلك، يتم تحديد نسبة صافي التمويل الثابت بحد أدنى ١٠٠٪. داخليًا، قام البنك بتنفيذ شرط أكثر صرامة لهذه النسب التي تتم مراجعتها من قبل لجنة الأصول والالتزامات على أساس شهري. ويرد لاحقًا في هذا التقرير إفصاح مفصل عن مركز البنك فيما يتعلق بهذه النسب.

تنويع الالتزامات

يسعى البنك للحفاظ على قاعدة تمويل متنوعة ومراقبة درجة التنويع في قاعدة الالتزامات على أساس شهري. ويتم مراجعة تركيز المودعين من قبل لجنة الأصول والالتزامات على أساس شهري.

تدرج سياسة السيولة القيمة الرئيسية لأصحاب الودائع طويلة الأجل بالبنك. ويسعى البنك إلى إقامة علاقات قوية ودائمة مع المودعين وحملة الالتزامات الآخرين من أجل تعزيز قاعدة تمويل مستقرة. يتم مراجعة التوجهات في أرصدة الالتزامات حسب الفئة من قبل لجنة الأصول والالتزامات على أساس شهري.

ويدرك البنك أيضًا أن الاعتماد المفرط على الودائع قصيرة الأجل بين البنوك يمكن أن يؤدي إلى صعوبات في ظروف السوق القاسية. كما تراجع لجنة الأصول والالتزامات تعرض البنك لهذه الودائع على أساس شهري.

السيولة متعددة العملات

عندما تكون المراكز لعملات أجنبية محددة مهمة لأعمال البنك، يقوم البنك بالنظر في قياس وإدارة السيولة في هذه العملات الفردية. ويعتبر من المجدي تجميع عدة عملات (عادةً عملات ثانوية) ومراقبة إجمالي التعرض المعبر عنه بالعملة الأساسية.

عند رصد التعرض بشكل إجمالي، يقوم البنك بتقييم قابلية تحويل العملات الفردية وتوقيت الحصول على الأموال وأثر الاضطرابات المحتملة في أسواق الصرف الأجنبي ومخاطر الصرف قبل الافتراض بأن السيولة الفائضة في عملة واحدة يمكن استخدامها لسد النقص في عملة أخرى.

تراقب الخزينة يوميًا الأداء مقابل الحدود وتبلغ عن أية استثناءات فورًا إلى أعضاء لجنة الأصول والالتزامات. ويراجع رئيس إدارة المخاطر والخزينة جميع مراكز السيولة مقابل الحدود بناءً على الأرقام التي تصدر عن المكتب الأوسط للخزينة / قسم المالية.

يقوم أمين الخزينة جنبًا إلى جنب مع رئيس إدارة المخاطر بسن التعديلات السلوكية بشأن الاستحقاق وتوثيقها بناءً على طلبات الاسترداد والسحب. وتتم إحالتها إلى لجنة الأصول والالتزامات لمناقشتها والموافقة عليها.

٧- مخاطر السيولة (تابع)

خطة طوارئ السيولة:

من الضروري للبنك أن يحتفظ بمبلغ كاف من الأصول السائلة كوقاية من الخسائر المحتملة في حالات الطوارئ. ويعتمد مجلس الإدارة خطة طوارئ السيولة للبنك ويتناول استراتيجية المؤسسة للتعامل مع أزمات السيولة. وتعمل خطة طوارئ السيولة كخارطة لتلبية احتياجات التمويل في بيئة صعبة في أوقات مناسبة وضمن تكلفة معقولة. وتضع السياسات والإجراءات لإدارة نقص التدفق النقدي أو تعويضه في مثل هذه الحالات على المستوى الفردي أو المجمّع.

واعتمد البنك مجموعة مؤشرات تحذير كمّية ونوعيّة رئيسية تتم مراقبتها من قبل فريق مخاطر السوق وتقديمها إلى لجنة الأصول والالتزامات. ويتم إخطار أعضاء فريق إدارة أزمة السيولة ولجنة الأصول والالتزامات على الفور عند خرق أي من معايير الإنذار المبكر.

في حال تفعيل الخطة، تقوم لجنة الأصول والالتزامات بتكليف فريق إدارة أزمة السيولة بإدارة سيولة البنك. ويتألف فريق إدارة أزمة السيولة من الرئيس التنفيذي (رئيساً للجنة) ونائب الرئيس التنفيذي لمجموعة الأعمال ونائب الرئيس التنفيذي لخدمات الدعم ومدير قسم الشؤون المالية ومدير الخزينة ومدير قسم المخاطر.

الإفصاح الكمي

تقاس فجوات الاستحقاق ويتم إعداد تقرير حولها وفقًا لتعميم البنك المركزي العُماني رقم ب م ٩٥٥ بتاريخ ٧ مايو ٢٠٠٣ وتعديلاته اللاحقة بما في ذلك تعميم البنك المركزي العُماني رقم اس.دي.دي/سي.بي.اس/ب.م/١٩/٢٠٢٥ بتاريخ ٢٩ يناير ٢٠٢٥ حول استحقاق الأصول والالتزامات. يرد الإفصاح المتعلق بالوضع العام لاستحقاقات الأصول والالتزامات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ في الإيضاح رقم ٣٥-٢ حول القوائم المالية.

٨- مخاطر التشغيل

إطار مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسارة المباشرة أو غير المباشرة الناتجة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية والموظفين والنظم أو الناتجة عن الأحداث الخارجية. يشمل ذلك مخاطر مثل اختراقات أمن تكنولوجيا المعلومات، وأعطال الاتصالات، والاحتيال، والأخطاء التشغيلية، وغيرها من الاضطرابات التي قد تؤثر على قدرة البنك على العمل بفعالية.

إن تحديد الخسائر الناجمة عن أحداث خارجية، كالكوارث الطبيعية وانقطاع التيار الكهربائي وأعطال الاتصالات، أسهل نسبيًا مقارنةً بالخسائر الناجمة عن مشكلات داخلية كسوء سلوك الموظفين أو عيوب المنتجات. وترتبط المخاطر الداخلية ارتباطًا وثيقًا بمنتجات البنك وخدماته وهيكله التشغيلي، مما يجعل إدارتها أكثر تعقيدًا.

يدير البنك المخاطر التشغيلية من خلال إطار عمل شامل لإدارة المخاطر التشغيلية، يتضمن ضوابط داخلية قوية، وفصلاً واضحاً للمهام، وإجراءات موثقة، ومراجعات مستقلة من قبل قسم التدقيق الداخلي. وتشرف على هذا الإطار لجنة المخاطر التشغيلية، المسؤولة عن الحوكمة والتحسين المستمر.

تحديد المخاطر وتقييمها

يقوم البنك بتحديد وتقييم مخاطر التشغيل الكامنة في منتجاته وأنشطته وعملياته وأنظمته الأساسية. كما يضمن تقييم هذه المخاطر وتخفيفها بشكل سليم قبل إدخال أي منتجات أو خدمات أو أنشطة أو عمليات أو أنظمة جديدة.

يعُد تحديد المخاطر أمرًا حيويًا لتطوير أنظمة رصد ومراقبة المخاطر التشغيلية. ويأخذ تحديد المخاطر في الاعتبار عوامل داخلية مثل الهيكل التنظيمي للبنك، وطبيعة أنشطته، وكفاءة موارده البشرية، والتغييرات التنظيمية، ومعدل تبدل الموظفين. كما يدرس عوامل خارجية مثل تطورات القطاع، والتغيرات السياسية والاقتصادية الكبرى، والتقدم التكنولوجي.
وقد قام البنك بتحديد مخاطر التشغيل التالية وقام بتنفيذ إطار فعال لإدارة هذه المخاطر:

- مخاطر الاحتيال
- مخاطر العمليات
- المخاطر القانونية
- مخاطر العنصر البشري
- مخاطر الامتثال
- مخاطر تقنية المعلومات
- مخاطر الأمن المادي

السيطرة على مخاطر التشغيل وتخفيفها

وضع البنك إطار عمل وسياسة فعّالة لإدارة مخاطر الاحتيال، بما يتماشى مع التوجيهات التنظيمية. وقد أنشأ البنك وحدة متخصصة لإدارة مخاطر الاحتيال تعمل بشكل مستقل ضمن قسم إدارة مخاطر التشغيل.

يطبق البنك مجموعة من الاستراتيجيات للسيطرة على مخاطر التشغيل وتخفيفها. ويُجري البنك مراجعة دورية لاستراتيجيات الحد من المخاطر والسيطرة عليها لإعادة ضبط مستوى مخاطر التشغيل بما يتماشى مع مستوى تقبّل المخاطر العام لدى البنك.

٨- مخاطر التشغيل (تابع)

السيطرة على مخاطر التشغيل وتخفيفها (تابع)

يشمل ذلك التقييم الذاتي لمخاطر التشغيل لكل قطاع من قطاعات أعماله، حيث يتم تحديد مخاطر التشغيل المتعلقة بكل قطاع، وتحديد وتوثيق عمليات التحكم المقابلة. وتتولى لجنة إدارة مخاطر التشغيل مراجعة نقاط العمل الناتجة عن التقييم الذاتي لمخاطر التشغيل. كما يمتلك البنك مؤشرات رئيسية للمخاطر لكل وظيفة، ويتم رصدها باستمرار للكشف عن المخاطر الناشئة.

يحرص البنك على وجود فصل مناسب بين المهام لمنع تضارب المصالح والأنشطة غير المصرح بها. ويضمن التدقيق الداخلي المستقل تطبيق سياسات وإجراءات التشغيل بفعالية.

لدى البنم غطاء تأميني كاف للتخفيف من مخاطر التشغيل الكامنة والمتبقية، حيثما ينطبق ذلك. كما يضمن تطبيق الضوابط التالية بفعالية للتخفيف من مخاطر التشغيل:

- الحفاظ على ضمانات الوصول إلى أصول البنك المادية والرقمية وإستخدامها.
- ضمان حصول الموظفين على الخبرة والتدريب المناسبين.
- التحقق بإنتظام من المعاملات والحسابات ومطابقتها.

مخاطر السمعة

مخاطر السمعة هي مخاطر وجود رأي عام / رد فعل سلبي من شأنه أن يسبب ضررًا لربحية البنك أو صورته. وتُعد مخاطر السمعة واحدة من أكثر المخاطر تعقيدًا في إدارتها في ظل عدم القدرة على التنبؤ بها والتغير المستمر في البيئة التشغيلية وتبدل الموظفين والبيئة متعددة الثقافات التي يعمل فيها البنك. ويقوم البنك بتحديد وقياس ومراقبة مخاطر السمعة والسيطرة عليها في الجوانب التالية:

- خدمة العملاء
- نظرة أصحاب المصلحة بشأن التزام البنك بمصالحهم
- جودة المنتجات والخدمات وممارسات البيع
- تقديم التقارير إلى أصحاب المصلحة والوكالات الخارجية
- دقة المعلومات في الاتصالات بالجمهور

هناك سياسات وإجراءات مطبقة لإدارة مخاطر السمعة ومراقبتها.

تمثل مخاطر وسائل التواصل الاجتماعي عنصرًا مهمًا من مخاطر السمعة التي ظهرت مع انتشار وسائل التواصل الاجتماعي والتقنيات الرقمية. يُقر البنك بأهمية إدارة فوائد البنك وعملائه بفعالية للوقاية من فئة المخاطر الديناميكية وغير المنظمة. تتحمل إدارة الاتصال المؤسسي مسؤولية إدارة أنشطة البنك على وسائل التواصل الاجتماعي ضمن توجيهات «سياسة وسائل التواصل الاجتماعي».

مخاطر استمرارية الأعمال

تحدد سياسة إدارة استمرارية الأعمال في البنك الإجراءات الواجب اتباعها في سيناريو الكوارث ، ويجري البنك اختبارات شاملة لجميع الأنظمة والعمليات الهامة لضمان استمرارية العمل في مثل هذه الحالات. وتهدف هذه السياسة إلى تقليل حدة الكوارث وتأثيرها إلى أدنى حد ممكن، مع الاستمرار في خدمة الأعمال والعملاء بأقل قدر من الإنقطاع في الخدمة. وتراعي الخطة ما يلي:

- سيناريوهات الكوارث وحجمها
- خطوات مختلفة للتخفيف من المخاطر
- الأثر على أعمال البنك وعملياته
- الموارد اللازمة لاستئناف العمليات في أقرب وقت ممكن بعد وقوع الكارثة
- العمليات التشغيلية والأنظمة المتاحة في موقع التعافي من الكارثة

يُجري البنك اختبارات سنوية لسياسة استمرارية الأعمال ومرونة أنظمة تكنولوجيا المعلومات، استنادًا إلى تحليل تأثير الأعمال. خلال عام ٢٠٢٥، تم بنجاح تنفيذ إختبار شامل لسياسة إستمرارية الأعمال وإختبار لمرونة أنظمة تكنولوجيا المعلومات في يوم عمل عادي، وذلك لاختبار مرونة أنظمة أعمال البنك في موقع التعافي من الكوارث. وقد حُدّد نطاق الاختبار بناءً على تحليل تأثير الأعمال الذي أجراه البنك، ورُفِعَت نتائج اختبارات خطة استمرارية الأعمال واختبارات حجم العمليات إلى مجلس الإدارة. وقد تم تفصيل فريق إدارة الأزمات وإجراءات الإستجابة في سيناريو الكارثة، في وثائق سياسة إستمرارية الأعمال الخاصة بالبنك.

إدارة مخاطر الاحتيال

يأخذ البنك إجراءات الوقاية من النشاطات الاحتيالية ورصدها بأهمية بالغة ويتعاون مع السلطات القضائية والنظامية ويدعم المبادرات الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة الاحتيال. ويسعى أيضًا لتطوير ثقافة الوعي حول الاحتيال والوقاية في مختلف مجالات عملياته للحدّ من الخسائر المالية المحتملة وحماية علامته التجارية وسمعته المالية.

مخاطر التركيز

تنشأ مخاطر التركيز من التعرض لمجموعة مشتركة من العوامل التي يمكن أن تنتج خسائر كبيرة بما يكفي لتهديد الأداء الجيد للبنك أو قدرته على الحفاظ على أعماله الأساسية. ويمكن أن تنشأ مخاطر التركيز من التعرض الكبير لطرف المقابل أو قطاع أو بلد. ويمكن التخفيف من مخاطر التركيز عن طريق وضع حدود من خلال إجراء فحص شامل لجودة الطرف المقابل أو دعم الضمانات الإضافية الكافية وغير ذلك.

٨- مخاطر التشغيل (تابع)

مخاطر التركيز (تابع)

وكجزء من عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، تم وضع حدود للتعرض لمخاطر التركيز مما سيؤدي إلى التزامات رأسمالية إضافية بناءً على التركيز من حيث حالات التعرض الكبيرة للأطراف المقابلة والتعرض لمخاطر التركيز على القطاعات (باستثناء إقراض الأفراد) والتعرض للتركيز الجغرافي (باستثناء سلطنة عُمان).

مخاطر أمن المعلومات

اعتمد البنك نظام / عملية إدارة أمن المعلومات وإطار عمل لضمان وحماية وتأمين مصادر المعلومات التي تعالج وتحفظ المعلومات الضرورية لسير عملياته. وتعتبر سياسة أمن المعلومات أهم مكوّنات هذا الإطار، إذ تقدّم المسار الصحيح لبناء وتطبيق وإدارة نظام إدارة أمن المعلومات. وبما أن حماية معلومات العملاء تعتبر الأولوية المطلقة، يسعى البنك إلى حماية سرّية بيانات عملائه وشركائه وضمان توفّرها وسلامتها في جميع الأوقات. حافظ البنك على شهادة ISO 27001 منذ عام ٢٠١٢ وشهادة PCI DSS منذ عام ٢٠١٥.

مخاطر الامتثال (بما في ذلك مخاطر عدم الامتثال للشريعة)

مخاطر الامتثال هي احتمال تكبّد خسائر مالية وعقوبات قانونية وعقوبات تنظيمية وتشويه سمعة البنك نتيجة عدم الامتثال للقوانين واللوائح السارية على البنك. يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية المباشرة للإشراف على إدارة مخاطر الامتثال للبنك، ثم تتحمل بعدها الإدارة العليا مسؤولية ضمان الإدارة الفعالة لهذه المخاطر. تدعم ذلك إدارة الامتثال في البنك وهي إدارة مستقلة تقدم تقاريرها وتمتلك حق الوصول المباشر إلى لجنة التدقيق والامتثال التابعة لمجلس الإدارة. تضع «سياسة الامتثال» لدى البنك توجيهات لإدارة هذا النوع الهام من المخاطر.

يضمن إطار حوكمة الشريعة الامتثال للشريعة في جميع الأوقات والمستويات. تسهل وحدة الامتثال للشريعة عملية ضمان الإدارة العليا الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية للصرافة الصادر عن البنك المركزي في كافة أنشطة أعمال البنك وعملياته ومعاملاته. تلعب وحدة الامتثال للشريعة دوراً هاماً في اتخاذ قرار الموافقة على منتج أو معاملة جديدة، وتراقب تنفيذ الإرشادات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية. لا يُنفذ أي فئة منتج أو نوع معاملة جديد دون استشارة وحدة الامتثال للشريعة والحصول على موافقة رسمية من هيئة الرقابة الشرعية.

مخاطر النماذج

تتمثل مخاطر النماذج في اتخاذ قرارات غير صائبة أو عدم الامتثال التنظيمي الناتج عن استخدام نماذج غير صحيحة تماماً، وخصوصاً في مجالات القياس والتسعير وإدارة المخاطر. تشمل هذه النماذج، على سبيل المثال لا الحصر، نموذج حساب رأس المال ونماذج تصنيف مخاطر التسهيلات والمدينين ونماذج حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ووضع مخصصات ونماذج تسعير استثمارات وتحوطات وغيرها. يدير البنك مخاطر النماذج عن طريق اتباع أفضل الممارسات فيما يتعلق بالحوكمة وإدارة المعلومات والمصادقة على عملية المصادقة على النموذج والاختبارات الرجعية لنماذج البنك الرئيسية.

مخاطر أخرى

يتعرض البنك أيضًا إلى مخاطر أخرى كالمخاطر الاستراتيجية ومخاطر دورة الأعمال والمخاطر القانونية والمخاطر المتبقية ومخاطر التسوية ومخاطر عدم الالتزام الشرعي (المرتبطة بالصيرفة الإسلامية) وغيرها. ومع ذلك، فإن هذه المخاطر ليست جوهرية للبنك في الوقت الحالي. ويتبع البنك منهجيات معيارية لتلبية متطلبات كفاية رأس المال لهذه المخاطر. يتم تقييم هذه المخاطر وتشكل هذه التقييمات جزءًا من عمليات تقييم كفاية رأس المال بالبنك.

تكلفة رأس المال لمخاطر التشغيل والمبلغ المحمل بالمخاطر

يتبع البنك منهج المؤشر الأساسي لتحديد مخاطر التشغيل. ويتم حساب تكلفة رأس المال لمخاطر التشغيل بموجب منهج المؤشر الأساسي بأخذ متوسط مجمل الإيرادات لآخر ثلاث سنوات مالية مضروبًا بمعدل ١٥٪، بحيث يتم استثناء السنوات التي يكون فيها مجمل الإيرادات صفر أو سلبي. يتكون مجمل الإيرادات من صافي إيرادات الفوائد (+) الإيرادات من غير الفوائد (+) مخصصات الفوائد غير المدفوعة (+ / –) الربح / الخسارة من بيع الاستثمارات (–) بنود الايرادات الاستثنائية / غير العادية.

البند (﷼ بالآلاف)	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣
صافي إيرادات الفوائد	٨٤,٤٨٩	٧٣,٩٠٢	٧٦,٢٩٦
إيرادات غير مشتملة على الفوائد	٣٣,٢٦٥	٣٤,٤٠٣	٢٢,٢٤٣
مخصص الفوائد غير المدفوعة	٧,٦٩٧	(١,١٥٣)	٤,٣٥٨
ربح من بيع الاستثمارات	(٢٢)	١٢١	(٧٤١)
تأمين وبنود غير عادية أخرى	٧٣	٤٥	(٤)
مجمل الإيرادات	**١٢٥,٥٠٢**	**١٠٧,٣١٨**	**١٠٢,١٥٢**
متوسط الإيرادات	١١١,٦٥٨		
مجمل الإيرادات مضروباً في معامل ألفا (١٥٪)	١٦,٧٤٩		
مخاطر التشغيل بناءً على منهج المؤشر الأساسي	٢٠٩,٣٥٩		

٨- مخاطر التشغيل (تابع)

تكلفة رأس المال لمخاطر التشغيل والمبلغ المحمل بالمخاطر (تابع)

تبلغ تكلفة رأس المال لمخاطر التشغيل بموجب منهج المؤشر الأساسي وفقًا لبازل ٢ مبلغ ٢٨,٢٦٣ مليون ﷼ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

تبلغ الأصول المرجّحة بالمخاطر لمخاطر التشغيل وفقًا لاتفاقية بازل ٢ مبلغ ١٩٠,٣٠٩ مليون ﷼ برأسمال قدره ٢٥,٦٩٢ مليون ﷼.

٩ سياسة التعويضات

تماشيًا مع توجيهات للبنك المركزي العُماني حول الإفصاح عن المكافآت كأحد مكونات المحور ٣، يلتزم البنك باتباع ممارسات تعويض عادلة ومتوازنة وموجهة نحو الأداء تتماشى مع مصالح الموظفين ومصالح المساهمين طويلة الأجل. وتسعى هذه السياسة إلى جذب أفضل العناصر البشرية في هذه الصناعة والاحتفاظ بهم وتحفيزهم. لدى البنك لجنة للترشيحات والمكافئات تعين من قبل مجلس الإدارة ويتمثل هدفها الأساسي في نصح رئيس مجلس إدارة البنك بشأن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وتعيين ومكافأة موظفي الإدارة العليا.

تستند جوائز الأداء المالي إلى تحقيق كلًا من الأهداف المالية وغير المالية. ويهدف نظام إدارة الأداء إلى تحقيق خطط أعمال البنك وأهدافه من خلال الأداء المستمر والمركز للموظفين. والهدف من عملية مراجعة الأداء هو تقييم أداء الموظف / الموظفة مقابل مؤشرات الأداء الرئيسية والأهداف المحددة. أما على مستوى الإدارة العليا، فإن الأداء العام للبنك هو المعيار الأساسي لمنح جوائز الأداء. ويستند التعويض إلى النظر في جميع الجوانب التي تحكم الأداء بما في ذلك مرحلة الأعمال وظروف السوق والأفق الزمني للمخاطر والعائدات المستدامة والطبيعة الدورية لبعض الأعمال. ويلتزم البنك بممارسات التعويضات المسؤولة التي توازن المكافأة على أساس الأداء وتعزيز السلوكيات والأفعال القائمة على المبادئ. ويهدف التعويض إلى المساهمة في تحقيق أهداف البنك وتشجيع المخاطر المدروسة والامتثال للقوانين والمبادئ التوجيهية واللوائح المعمول بها.

إن سياسة المكافآت والترتيبات الخاصة بالإدارة العليا، ومتحملي المخاطر الجوهرية وإدارات الرقابة على الأدوار المنظمة للبنك تستند إلى مسؤولياتهم ومستويات صلاحياتهم، وتخضع لتعليمات البنك المركزي العُماني بشأن مبادئ ومعايير مجلس الاستقرار المالي ولوائح هيئة الخدمات المالية ذات الصلة.

تتم مراجعة قائمة الإدارة العليا ومتحملي المخاطر الجوهرية في الأدوار المنظمة للبنك سنويًا من قبل لجنة الترشيحات والمكافآت وتأخذ في الاعتبار التغييرات من حيث التنظيم الداخلي ومستويات المكافآت.

تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بمراجعة والموافقة على جميع التعويضات الثابتة والمتغيرة بما في ذلك جميع المنافع المقدمة للإدارة العليا المعينة ومتحملي المخاطر الجوهرية في الأدوار المنظمة للبنك للتأكد من أن المدفوعات عادلة للفرد والبنك، وأن حالات الإخفاق لا يتم مكافأتها وأن مهمة تعظيم الأداء وتخفيف الخسارة يتم مكافأتها وتقديرها.

في الحالات التي يتجاوز فيها التعويض المتغير للإدارة العليا ومتحملي المخاطر الجوهرية الحد الأدنى، يتم تأجيل الرصيد ودفعه بالتساوي على مدى ٣ سنوات، وفقًا لشروط معينة تتعلق بمعيار مالوس وكلو–باك.

تتكون الإدارة الرئيسية من ٥ أعضاء (٢٠٢٤: ٥ أعضاء) من لجنة الإدارة. بلغ إجمالي المكافآت المدفوعة خلال السنة ٢,٠٣٣ مليون ﷼ لعام ٢٠٢٥ (٢٠٢٤: ١,٧٤٥).

بلغ إجمالي مبلغ المكافآت المدفوعة لـ ٢٢ متحملاً للمخاطر الجوهرية ٣,٦٢٥ مليون ﷼ . تم تأجيل مبلغ قدره ٠,٥٥٩ مليون نظراً لكونه أعلى من الحد الأدنى (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ – ٢٤ متحملاً لمخاطر جوهرية، إجمالي المبلغ المدفوع ٣,٥٦١ مليون ﷼ ، مع تأجيل ٠,٣٩٣ مليون ﷼).

١٠ الشركات التابعة والاستثمارات الهامة

لا يمتلك البنك أية شركات تابعة أو استثمارات هامة أخرى في الأسهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

١١ إفصاح رأس المال وفقًا لبازل ٣

تم إعداد إفصاحات رأس المال المبينة أدناه وفقًا لمتطلبات تعميم البنك المركزي العُماني رقم ب م ١١١٤ «رأس المال النظامي ومتطلبات الإفصاح عن هيكل رأس المال بموجب بازل ٣» الصادر في ١٧ نوفمبر ٢٠١٣.

١١-١ منهج الخطوات الثلاثة للتسوية

تم إعداد الإفصاحات المبينة أدناه باستخدام منهج الخطوات الثلاثة للتسوية كما هو معرف في التوجيهات حول متطلبات الإفصاح عن هيكل رأس المال (CP2) الصادرة مع تعميم البنك المركزي العُماني رقم ب م ١١١٤.

نموذج الإفصاح العام لبازل ٣

		بالآلاف
رأس المال العادي الفئة ١: الأدوات والاحتياطيات		
١	رأس المال العادي المؤهل المصدر مباشرة (وما يعادله للشركات غير المساهمة) زائداً فائض / علاوة الأسهم ذات الصلة	٢٩٤,٩٦٦
٢	الأرباح المحتجزة (بالصافي من توزيعات الأرباح النقدية المقترحة بنسبة ××٪)	٤٥,١٣٧
٣	الإحتياطي القانوني	٥٢,٦٥٦
٤	أرباح الأسهم المقترحة	–
٥	رأس المال العادي المصدر من قبل شركات تابعة والمحتفظ به من قبل أطراف أخرى (مبلغ مسموح به في رأس المال العادي الفئة ١)	–
٦	**رأس المال العادي الفئة ١ قبل التعديلات التنظيمية**	**٣٩٢,٧٥٩**
رأس المال العادي الفئة ١: التسويات التنظيمية		
٧	تعديلات التقييم الحذر	٢,٧٢٦
٨	الشهرة (بالصافي من التزام الضريبة المتعلق بها)	–
٩	أصول غير ملموسة أخرى غير حقوق خدمة الرهن (بالصافي من التزام الضريبة المتعلق بها)	٨,١٠٥
١٠	أصول ضريبة مؤجلة معتمدة على الربحية المستقبلية باستثناء تلك الناشئة من الفروق المؤقتة (بالصافي من التزام الضريبة المتعلق بها)	–
١١	احتياطي تغطية التدفقات النقدية	–
١٢	عجز المخصصات للخسائر المتوقعة	–
١٣	أرباح التوريق من البيع (كما هو موضح في الفقرة ١٤–٩ من التعميم رقم ١ للبنك المركزي العُماني)	–
١٤	أرباح وخسائر نظراً للتغيرات في مخاطر الائتمان الخاصة على الالتزامات التي تم تقييمها بالقيمة العادلة	–
١٥	صافي أصول منافع صندوق التقاعد المحددة	–
١٦	استثمارات في أسهمه الخاصة (إن لم تحتسب مسبقاً بصافي رأس المال المدفوع بالميزانية العمومية المبلغ عنها)	–
١٧	الحيازة المتقاطعة التبادلية في الأسهم العادية	–
١٨	استثمارات في رأس مال الكيانات البنكية والتمويلية والتأمينية والتكافلية التي تقع خارج نطاق التجميع التنظيمي، صافية من المراكز قصيرة الأجل المستحقة، عندما لا يمتلك البنك أكثر من رأس المال المصدر (مبلغ أكثر من عتبة ١٠٪)	–
١٩	استثمارات جوهرية في الأسهم العادية للمؤسسات البنكية والمالية والتأمين والتكافل خارج نطاق التجميع النظامي، بصافي الوضع قصير الأجل المستحق (مبلغ أكثر من عتبة ١٠٪)	–
٢٠	حقوق خدمة الرهن (مبلغ أكثر من عتبة ١٠٪)	–
٢١	أصول ضريبة مؤجلة ناشئة عن تغيرات مؤقتة (مبلغ أكثر من عتبة ١٠٪، صافياً من التزام الضريبة المتعلق به)	–
٢٢	مبلغ يتجاوز عتبة ١٥٪	–
٢٣	منها: استثمارات جوهرية في أسهم عادية لمؤسسات مالية	–
٢٤	منها: حقوق خدمة الرهن	–
٢٥	منها: أصول ضريبة مؤجلة ناشئة عن تغيرات مؤقتة	–
٢٦	تعديلات تنظيمية وطنية محددة	–
٢٧	تسويات تنظيمية مطبقة على رأس المال العادي الفئة ١ نظراً لعدم كفاية رأس المال الإضافي الفئة ١ ورأس المال الفئة ٢ لتغطية الاقتطاعات	–
٢٨	**إجمالي التسويات النظامية على أسهم رأس المال العادي الفئة ١**	**١٠,٨٣١**
٢٩	**أسهم رأس المال العادي الفئة ١**	**٣٨١,٩٢٨**

رأس المال الإضافي الفئة ١: الأدوات		
٣٠	أدوات رأس المال الإضافي الفئة ١ المؤهلة المصدرة مباشرة زائداً فائض الأسهم المتعلق بها (٣١+٣٢)	١٩٠,٨٨٤
٣١	منها: مصنف كحقوق مساهمين وفقاً للمعايير المحاسبية المطبقة	١٩٠,٨٨٤
٣٢	منها: مصنف كإلتزامات وفقاً للمعايير المحاسبية المطبقة	–
٣٣	أدوات رأسمالية مصدرة مباشرة خاضعة للاستبعاد التدريجي من رأس المال الإضافي الفئة ١	–
٣٤	أدوات رأس المال الإضافي الفئة ١ (وأدوات رأس المال العادي الفئة ١ غير المدرجة في الصف رقم ٥) المصدرة من قبل شركات تابعة والمحتفظ بها من قبل أطراف أخرى (مبلغ مسموح به في مجموعة رأس المال الإضافي الفئة ١)	–
٣٥	منها: أدوات مصدرة من قبل شركات تابعة خاضعة للاستبعاد التدريجي	–
٣٦	**رأس المال الإضافي الفئة ١ قبل التعديلات التنظيمية**	**١٩٠,٨٨٤**
رأس المال الإضافي الفئة ١: التعديلات النظامية		
٣٧	استثمارات في أدوات رأس المال الإضافي الفئة ١ الخاصة	–
٣٨	الحيازة المتقاطعة التبادلية في أدوات رأس المال الإضافي الفئة ١	–
٣٩	استثمارات في رأسمال الكيانات البنكية والتمويلية والتأمينية والتكافلية التي تقع خارج نطاق التجميع التنظيمي، صافية من المراكز قصيرة الأجل المستحقة، عندما لا يمتلك البنك أكثر من ١٠٪ من رأس المال العادي المصدر للكيان (مبلغ أكثر من عتبة ١٠٪)	–
٤٠	استثمارات جوهرية في رأس مال المؤسسات البنكية والمالية والتأمين خارج نطاق التجميع النظامي (بالصافي من المراكز المؤهلة القصيرة)	–
٤١	تعديلات تنظيمية وطنية محددة	–
	منها:	–
٤٢	تعديلات تنظيمية مطبقة على رأس المال الإضافي الفئة ١ نظرًا لعدم كفاية الفئة ٢ لتغطية الاقتطاعات	–
٤٣	اجمالي التعديلات النظامية على رأس المال الإضافي الفئة ١	–
٤٤	**رأس المال الإضافي الفئة ١**	**١٩٠,٨٨٤**
٤٥	**رأس المال الفئة ١ (الفئة ١= رأس المال العادي الفئة ١ + رأس المال الإضافي الفئة ١)**	**٥٧٢,٨١٢**
رأس المال الفئة ٢: الأدوات والمخصصات		
٤٦	أدوات رأس المال الفئة ٢ المصدرة مباشرة المؤهلة زائداً فائض الأسهم المتعلق بها	
٤٧	أدوات رأسمالية مصدرة مباشرةً خاضعة للاستبعاد التدريجي من الفئة ٢	–
٤٨	أدوات الفئة ٢ (وأدوات رأس المال العادي الفئة ١ ورأس المال الإضافي الفئة ١ غير المدرجة في الصف رقم ٥ أو رقم ٣٤) المصدرة من قبل شركات تابعة والمحتفظ بها من قبل أطراف أخرى (مبلغ مسموح به في مجموعة الفئة ٢)	–
٤٩	منها: أدوات مصدرة من قبل شركات تابعة خاضعة للاستبعاد التدريجي	
٥٠	مخصصات (بما في ذلك الربح على استثمارات)	١٣,٣١١
٥١	**رأس المال الفئة ٢ قبل التعديلات التنظيمية**	**١٣,٣١١**
رأس المال الفئة ٢: التسويات التنظيمية		
٥٢	استثمارات في أدوات الفئة ٢ الخاصة	–
٥٣	الحيازة المتقاطعة التبادلية في أدوات الفئة ٢	–
٥٤	استثمارات في رأسمال الكيانات البنكية والمالية والتأمينية والتكافلية خارج نطاق التجميع التنظيمي، صافية من المراكز قصيرة الأجل المستحقة، عندما لا يمتلك البنك أكثر من ١٠٪ من راس المال العادي المصدر للكيان (مبلغ أكثر من عتبة ١٠٪)	–
٥٥	استثمارات جوهرية في رأسمال المؤسسات البنكية والمالية والتأمين خارج نطاق التجميع النظامي، بالصافي من المراكز المؤهلة القصيرة	–
٥٦	إجمالي التعديلات النظامية الوطنية المحددة	–

	منها: استثمارات في رأس المال الفئة ٢ للبنوك والشركات المالية التابعة غير المجمعة أو الشركات الشقيقة أو الشركات الزميلة، أو غيرها.	–
	منها: العجز في رأس المال النظامي الفئة ٢ في الكيانات غير المجمعة	–
٥٧	إجمالي التسويات التنظيمية على رأس المال الفئة ٢	–
٥٨	**رأس المال الفئة ٢**	**١٣,٣١١**
٥٩	**إجمالي رأس المال (إجمالي رأس المال = الفئة ١ + الفئة ٢)**	**٥٨٦,١٢٣**
٦٠	**إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر**	**٣,٥٤٧,٤٦٤**
٦٠أ	الأصول المرجحة بمخاطر الائتمان	٣,١٨٧,١٩٩
٦٠ب	الأصول المرجحة بمخاطر السوق	١٦٩,٩٥٦
٦٠ج	الأصول المرجحة بمخاطر التشغيل	١٩٠,٣٠٩
	نسب وحواجز رأس المال	
٦١	رأس المال العادي الفئة ١ (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)	١٠,٧٧٪
٦٢	الفئة ١ (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)	١٦,١٥٪
٦٣	إجمالي رأس المال (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)	١٦,٥٢٪
٦٤	متطلبات حاجز المؤسسة المحدد (الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال العادي الفئة ١ مضافاً حاجز حماية رأس المال مضافاً متطلبات حاجز الحماية ضد التقلبات الدورية مضافاً متطلبات حاجز الحماية جي- أس آي بي كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)	٩,٥٠٠٪
٦٥	منها: متطلبات حاجز حماية رأس المال	٢,٥٠٠٪
٦٦	من ضمنها: متطلبات احتياطي ضد التقلبات الدورية للبنك	–
٦٧	منها: متطلبات حاجز الحماية جي- أس آي بي	–
٦٨	رأس المال العادي الفئة ١ المتاح للوفاء بالحواجز (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)	٣,٧٧٪
	الحدود الدنيا المحلية (إن كانت تختلف عن بازل ٣)	
٦٩	معدل الحد الأدنى الوطني لرأس مال الأسهم العادية الفئة ١ (إن كان يختلف عن الحد الأدنى لبازل ٣)	٩,٥٠٠٪
٧٠	معدل الحد الأدنى الوطني للفئة ١ (إن كان يختلف عن الحد الأدنى لبازل ٣)	١١,٥٠٠٪
٧١	معدل الحد الأدنى الوطني لإجمالي رأس المال (إن كان يختلف عن الحد الأدنى لبازل ٣)	١٣,٥٠٠٪
	مبالغ أقل من عتبة التخفيض (قبل المخاطر المرجحة)	
٧٢	استثمارات غير جوهرية في رأسمال أدوات مالية أخرى	٣٧,٧٨١
٧٣	استثمارات جوهرية في الأسهم العادية لمؤسسات مالية	–
٧٤	حقوق خدمة الرهن (صافية من التزام الضريبة ذي الصلة)	–
٧٥	أصول ضريبة مؤجلة ناشئة من الفروق المؤقتة (صافية من التزام الضريبة ذي الصلة)	–
٧٦	مخصصات مؤهلة للإضافة في الفئة ٢ فيما يتعلق بالتعرضات الخاضعة للمنهج المعياري (قبل تطبيق الحدود)	٨,٨٦٢
٧٧	حدود على إضافة مخصصات في الفئة ٢ وفقاً للمنهج المعياري	٣٩,٨٤٠
٧٨	مخصصات مؤهلة للإضافة في الفئة ٢ فيما يتعلق بالتعرضات الخاضعة لمنهج مبني على التصنيف الداخلي (قبل تطبيق الحدود)	–
٧٩	حدود على إضافة مخصصات في الفئة ٢ وفقاً لمنهج مبني على التصنيف الداخلي	–
	أدوات رأسمالية خاضعة لترتيبات الاستبعاد التدريجي (ينطبق فقط للفترة بين ١ يناير ٢٠١٨ و١ يناير ٢٠٢٢)	
٨٠	الحد الحالي على أدوات رأس المال العادي الفئة ١ الخاضعة لترتيبات الاستبعاد التدريجي	–
٨١	مبالغ مستثناة من رأس المال العادي الفئة ١ نظراً للحد (زيادة على الحد بعد الاسترداد والاستحقاق)	–
٨٢	حد حالي على أدوات الفئة الإضافية ١ خاضعة لترتيبات الاستبعاد التدرجي	–
٨٣	مبالغ مستثناة من الفئة الإضافية ١ نظراً للحد (زيادة على الحد بعد الاسترداد والاستحقاق)	–
٨٤	حد حالي على أدوات الفئة ٢ خاضعة لترتيبات الاستبعاد التدرجي	–
٨٥	مبالغ مستثناة من الفئة ٢ نظراً للحد (زيادة على الحد بعد الاسترداد والاستحقاق)	–

الخطوة الأولى: الميزانية العمومية بموجب نطاق التجميع النظامي

الجدول أ٢ – الميزانية العمومية بموجب نطاق التجميع النظامي (بالآلاف)

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	القوائم المالية المنشورة	بموجب نطاق التجميع النظامي
	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
الأصول		
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي العُماني	١٤٠,٠٣١	١٤٠,٠٣١
شهادات إيداع	–	–
مستحق من البنوك	٦٤,١٥٣	٦٤,١٥٣
قروض وسلفيات	٣,٤٤٦,٣٦١	٣,٤٤٦,٣٦١
استثمارات في أوراق مالية	٤٦١,٨١١	٤٦١,٨١١
قروض وسلفيات للبنوك	–	–
ممتلكات ومعدّات	٥١,٣٨٧	٥١,٣٨٧
أصول الضريبة المؤجلة	–	–
أصول أخرى	٢٤,٩٣١	٢٤,٩٣١
إجمالي الأصول	**٤,١٨٨,٦٧٤**	**٤,١٨٨,٦٧٤**
الالتزامات		
مستحق إلى بنوك	٢٥٤,٨١٢	٢٥٤,٨١٢
ودائع العملاء	٣,١٥٧,٥٣٢	٣,١٥٧,٥٣٢
اقتراضات	٣٨,٥٠٠	٣٨,٥٠٠
التزامات ضريبة مؤجلة	١,٥١٠	١,٥١٠
التزامات أخرى	٩٥,٠٣٨	٩٥,٠٣٨
سندات ثانوية	–	–
إجمالي الالتزامات	**٣,٥٤٧,٣٩٢**	**٣,٥٤٧,٣٩٢**
حقوق المساهمين		
رأس المال المدفوع	٢٩٤,٩٦٦	٢٩٤,٩٦٦
علاوة إصدار الأسهم	–	–
احتياطي قانوني	٥٢,٦٥٦	٥٢,٦٥٦
أرباح محتجزة	٦١,٣٧٨	٦١,٣٧٨
احتياطي خاص	٢٩٨	٢٩٨
احتياطي انخفاض القيمة	٣٠,٣٤٦	٣٠,٣٤٦
تغيرات متراكمة في القيمة العادلة للاستثمارات	١٠,٧٥٤	١٠,٧٥٤
إجمالي حقوق المساهمين	**٤٥٠,٣٩٨**	**٤٥٠,٣٩٨**
سندات ثانوية دائمة من الفئة ١	١٩٠,٨٨٤	١٩٠,٨٨٤
إجمالي حقوق المساهمين	**٦٤١,٢٨٢**	**٦٤١,٢٨٢**
إجمالي الالتزامات وأموال المساهمين	**٤,١٨٨,٦٧٤**	**٤,١٨٨,٦٧٤**

الخطوة الثانية: توسع الميزانية العمومية بموجب نطاق التجميع النظامي

الجدول ٢ب – توسع الميزانية العمومية بموجب نطاق التجميع النظامي (﷼ بالآلاف)

للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	السنة المنتهية في ديسمبر ٢٠٢٥	بموجب نطاق التجميع النظامي	المرجع
الأصول			
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي العماني	١٤٠،٠٣١	١٤٠،٠٣١	
أرصدة لدى البنوك وأموال تحت الطلب وعلى المدى القصير	٦٤،١٥٣	٦٤،١٥٣	
أرصدة لدى البنوك وأموال تحت الطلب وعلى المدى القصير، منها:	–	٦٤،١٩٨	
– مخصص الانخفاض في القيمة للمرحلة الأولى / الثانية، منه	–	(٤٥)	
– المبلغ المؤهل للفئة ٢		٤٥	هـ
استثمارات، منها:	٤٦١،٨١١	٤٦١،٨١١	
القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	–	١٨٥،٠٩٣	
القيمة العادلة من خلال الربح والخسارة	–	٢٧٦،٧١٨	
– مخصص الانخفاض في القيمة للمرحلة الأولى / الثانية، منه		–	
– المبلغ المؤهل للفئة ٢		–	
قروض وسلفيات – بالصافي، منها:	٣،٤٤٦،٣٦١	٣،٤٤٦،٣٦١	
– قروض وسلفيات لبنوك محلية	–	–	
– قروض وسلفيات لبنوك غير مقيمة	–	–	
– قروض وسلفيات لعملاء محليين	–	٢،٤٧٠،٢٥٢	
– قروض وسلفيات لعملاء غير مقيمين عن عمليات خارجية	–	٨٤،٥٠٩	
– قروض وسلفيات لمؤسسات صغيرة ومتوسطة	–	١٦٧،٨١٦	
– تمويل من نافذة الصيرفة الإسلامية	–	٨٤٨،٧٨٢	
– مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة، منه:	–	(١٢٤،٩٩٧)	
– مخصص الانخفاض في القيمة والفوائد المجنبة والربح للمرحلة الثالثة	–	(٨٨،٢٦٢)	
– مخصص الانخفاض في القيمة للمرحلة الأولى / الثانية، منه	–	(٣٦،٧٣٥)	
– المبلغ المؤهل للفئة ٢	–	٨،٦٢٢	هـ
– المبلغ غير المؤهل للفئة ٢	–	٢٨،١١٣	
أصول ثابتة	٥١،٣٨٧	٥١،٣٨٧	
– أصول غير ملموسة (تعديل رأس المال العادي الفئة ١)	–	(٨،١٠٥)	د
– أصول ثابتة أخرى	–	(٤٣،٢٨٢)	
أصول أخرى	٢٤،٩٣١	٢٤،٩٣١	
أصول أخرى، منها	–	٢٥،٠١٨	
– مخصص الانخفاض في القيمة للمرحلة الأولى / الثانية، منه	–	(٨٧)	
– المبلغ المؤهل للفئة ٢	–	–	هـ
– المبلغ غير المؤهل للفئة ٢	–	٨٧	
إجمالي الأصول	**٤،١٨٨،٦٧٤**	**٤،١٨٨،٦٧٤**	

للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	السنة المنتهية في ديسمبر ٢٠٢٥	بموجب نطاق التجميع النظامي	المرجع
رأس المال والالتزامات			
رأس المال المدفوع، منه:	**٢٩٤،٩٦٦**	**٢٤٤،٩٦٦**	
– المبلغ المؤهل لرأس المال العادي الفئة ١	٢٤٤،٩٦٦	٢٤٤،٩٦٦	أ
الاحتياطيات والفائض، منها	٣٤٦،٣١٦	٣٤٦،٣١٦	
– المبلغ المؤهل لرأس المال العادي الفئة ١ (احتياطي قانوني)	–	٥٢،٦٥٦	ج
– المبلغ المؤهل لرأس المال العادي الفئة ١ (احتياطي الدين الثانوي)	–	–	
– المبلغ المؤهل لرأس المال العادي الفئة ١ (أرباح محتجزة)	–	٤٥،١٣٧	ب
– توزيعات الأرباح النقدية المقترحة (المستبعدة من الأرباح المحتجزة)	–	١٦،٢٤١	
– المبلغ غير المؤهل لرأس المال العادي الفئة ١ (احتياطي خاص)	–	٢٩٨	
– المبلغ المؤهل لرأس المال الإضافي الفئة ١ (سندات دائمة من الفئة ١)	–	١٩٠،٨٨٤	
– المبلغ غير المؤهل للفئة ٢ (احتياطي الانخفاض في القيمة)	–	٣،٣٤٦	
– المبلغ المؤهل للفئة ٢ (أرباح استثمارات القيمة العادلة)	–	٤،٤٤٩	و
خسارة القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع (تعديل رأس المال العادي الفئة ١)	–	(٢،٧٢٦)	د
– ربح القيمة العادلة غير المستخدم على الاستثمارات المتاحة للبيع	–	٩،٠٣١	
إجمالي رأس المال	**٦٤١،٢٨٢**	**٦٤١،٢٨٢**	
ودائع من البنوك	٢٥٤،٨١٢	٢٥٤،٨١٢	
ودائع العملاء، منها	٣،١٥٧،٥٣٢	٣،١٥٧،٥٣٢	
– ودائع للعملاء	–	٢،٢٤٨،٥٣٧	
– ودائع نافذة الصيرفة الإسلامية	–	٩٠٨،٩٩٥	
اقتراضات، منها:	–	–	
– من البنوك	٣٨،٥٠٠	٣٨،٥٠٠	
اقتراضات في شكل سندات وسندات دين وصكوك، منها	–	–	
– المبلغ المؤهل للفئة ٢	–	–	
– المبلغ غير المؤهل للفئة ٢	–	–	
التزامات أخرى ومخصصات	٩٦،٥٤٨	٩٦،٥٤٨	
التزامات أخرى ومخصصات، منها	–	٩٨،٠٣٠	
– مخصص المرحلة الثالثة	–	(١٦١)	
– مخصص المرحلة الأولى / الثانية، منه:	–	(١،٣٢١)	
– المبلغ المؤهل للفئة ٢	–	١٩٥	هـ
– المبلغ غير المؤهل للفئة ٢	–	١،١٢٦	
الإجمالي	**٤،١٨٨،٦٧٤**	**٤،١٨٨،٦٧٤**	

١١ إفصاح رأس المال وفقًا لبازل ٣ (تابع)

الخطوة الثالثة: التسوية التدريجية لرأس المال النظامي:

رأس المال العادي الفئة ١: الأدوات والاحتياطيات (بالآلاف)

	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	مكونات رأس المال النظامي المقرر من البنك	المصدر بناء على الأرقام/ الحروف المرجعية في الميزانية العمومية وفقاً للنطاق النظامي للتجميع من الخطوة الثانية
١	رأس المال العادي المؤهل المصدر مباشرة (وما يعادله للشركات غير المساهمة) زائداً فائض الأسهم ذي الصلة	٢٩٤,٩٦٦	أ
٢	أرباح محتجزة	٤٥,١٣٧	ب
٣	الدخل الشامل الآخر المتراكم (واحتياطيات أخرى)	٥٢,٦٥٦	ج
٤	**رأس المال العادي الفئة ١ قبل التعديلات التنظيمية**	**٣٩٢,٧٥٩**	
٥	تعديلات التقييم الحذر	(١٠,٨٣١)	د
٦	أصول ضريبة مؤجلة معتمدة على الربحية المستقبلية باستثناء تلك الناشئة من الفروق المؤقتة (صافية من التزام الضريبة ذي الصلة)	–	
٧	**إجمالي التسويات النظامية على أسهم رأس المال الأساسي الفئة ١**	**(١٠,٨٣١)**	
٨	**راس المال العادي الفئة ١**	**٣٨١,٩٢٨**	
٩	رأس المال الإضافي الفئة ١	١٩٠,٨٨٤	
	رأس المال الفئة ١ (الفئة ١= رأس المال العادي الفئة ١ + رأس المال الإضافي الفئة ١)	**٥٧٢,٨١٢**	
١٠	أدوات رأس المال الفئة ٢ المصدرة مباشرة المؤهلة زائداً فائض الأسهم ذي الصلة	–	
١١	بدل / مخصصات الخسارة الائتمانية المتوقعة	٨,٨٦٢	هـ
١٢	احتياطي القيمة العادلة لاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٤,٤٤٩	و
	رأس المال الفئة ٢ قبل التعديلات التنظيمية	**١٣,٣١١**	
	رأس المال الفئة ٢: التسويات التنظيمية	**–**	
	رأس المال الفئة ٢	**١٣,٣١١**	
	إجمالي رأس المال (إجمالي رأس المال = الفئة ١ + الفئة ٢)	**٥٨٦,١٢٣**	

١١-٢ لسمات الرئيسية لرأس المال النظامي

يفصح الجدول أدناه عن السمات الرئيسية لجميع رأس المال النظامي الصادر عن البنك:

١	البنك الأهلي ش.م.ع.ع	رأس المال العادي	سندات ثانوية دائمة (الفئة ١ الإضافية)	سندات ثانوية دائمة (الفئة ١ الإضافية)	سندات قابلة للتحويل إلزامياً (الفئة ١ الإضافية)	سندات ثانوية دائمة (الفئة ١ الإضافية)	سندات قابلة للتحويل إلزامياً (الفئة ١ الإضافية)
٢	محدد خاص (مثل لجنة الإجراءات الموحدة لتعريف الأوراق المالية ورقم تعريف الأوراق المالية الدولية أو محدد بلومبيرغ للإيداع الخاص)	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق

١١ إفصاح رأس المال وفقًا لبازل ٣ (تابع)

١	البنك الأهلي ش.م.ع.ع	رأس المال العادي	سندات ثانوية دائمة (الفئة ١ الإضافية)	سندات ثانوية دائمة (الفئة ١ الإضافية)	سندات قابلة للتحويل إلزامياً (الفئة ١ الإضافية)	سندات ثانوية دائمة (الفئة ١ الإضافية)	سندات قابلة للتحويل إلزامياً (الفئة ١ الإضافية)
٣	القوانين المنظمة للمعالجة النظامية للأدوات	قوانين سلطنة عُمان في شكل مراسيم سلطانية وقرارات وزارية ولوائح هيئة الخدمات المالية ولوائح البنك المركزي العُماني	قوانين سلطنة عُمان في شكل مراسيم سلطانية وقرارات وزارية ولوائح هيئة الخدمات المالية ولوائح البنك المركزي العُماني	قوانين سلطنة عُمان في شكل مراسيم سلطانية وقرارات وزارية ولوائح هيئة الخدمات المالية ولوائح البنك المركزي العُماني	قوانين سلطنة عُمان في شكل مراسيم سلطانية وقرارات وزارية ولوائح هيئة الخدمات المالية ولوائح البنك المركزي العُماني	قوانين سلطنة عُمان في شكل مراسيم سلطانية وقرارات وزارية ولوائح هيئة الخدمات المالية ولوائح البنك المركزي العُماني	قوانين سلطنة عُمان في شكل مراسيم سلطانية وقرارات وزارية ولوائح هيئة الخدمات المالية ولوائح البنك المركزي العُماني
٤	قواعد بازل ٣ الانتقالية	رأس المال العادي الفئة ١	الفئة ١ الإضافية	الفئة ١ الإضافية	الفئة ١ الإضافية	الفئة ١ الإضافية	الفئة ١ الإضافية
٥	بعد قواعد بازل ٣ الانتقالية	رأس المال العادي الفئة ١	مؤهل	مؤهل	مؤهل	مؤهل	مؤهل
٦	مؤهل بشكل فردي/ جماعي/ جماعي وفردي	فردي	فردي	فردي	فردي	فردي	فردي
٧	نوع الأداة (يجب تحديد الأنواع من قبل كل سلطة مختصة)	رأس المال العادي	إصدار حقوق سندات ثانوية دائمة	إصدار حقوق سندات ثانوية دائمة	سندات قابلة للتحويل إلزامياً	إصدار حقوق سندات ثانوية دائمة	سندات قابلة للتحويل إلزامياً
٨	مبلغ مدرج في رأس المال النظامي (العملة بالمليون كما في آخر تاريخ تقرير)	٢٤٤,٩٦٦ مليون	٧٥ مليون	٥٤ مليون	١٠,٣٦٦ مليون	٤٠ مليون	١١,٥١٨ مليون
٩	القيمة الاسمية للأداة	٢٤٤,٩٦٦ مليون	٧٥ مليون	٥٤ مليون	١٠,٣٦٦ مليون	٤٠ مليون	١١,٥١٨ مليون
١٠	التصنيف المحاسبي	حقوق المساهمين	حقوق المساهمين	حقوق المساهمين	حقوق المساهمين	حقوق المساهمين	حقوق المساهمين
١١	تاريخ الإصدار الأصلي	بدأ البنك نشاطه في ١٩٩٧	١١ أغسطس ٢٠٢٢	٢٥ ديسمبر ٢٠٢٣	٢٩ ابريل ٢٠٢٤	٢٧ يونيو ٢٠٢٤	٣٠ ابريل ٢٠٢٥
١٢	دائم أو مؤرخ	دائم	دائم	دائم	قابلة للتحويل إلى أسهم عادية بعد سنتين	دائم	قابلة للتحويل إلى أسهم عادية بعد سنتين
١٣	تاريخ الاستحقاق الأصلي	دون استحقاق	دون استحقاق	دون استحقاق	قابلة للتحويل إلى أسهم عادية بعد سنتين	دون استحقاق	قابلة للتحويل إلى أسهم عادية بعد سنتين
١٤	طلب المُصدر خاضع لموافقة رقابية مسبقة	لا	نعم	نعم	لا	نعم	لا

١١ إفصاح رأس المال وفقًا لبازل ٣ (تابع)

ا	البنك الأهلي ش.م.ع.ع	رأس المال العادي	سندات ثانوية دائمة (الفئة ١ الإضافية)	سندات ثانوية دائمة (الفئة ١ الإضافية)	سندات قابلة للتحويل إلزامياً (الفئة ١ الإضافية)	سندات ثانوية دائمة (الفئة ١ الإضافية)	سندات قابلة للتحويل إلزامياً (الفئة ١ الإضافية)
١٥	تاريخ الطلب الاختياري وتواريخ الطلب الطارئة ومبلغ الاسترداد	لا ينطبق	يجوز للبنك في نهاية كل خمس سنوات وفي كل تاريخ لدفع الفائدة بعد ذلك، استرداد جميع وليس بعض السندات بالقيمة الاسمية، بشرط الحصول على موافقة مسبقة من البنك المركزي العُماني.	يجوز للبنك في نهاية كل خمس سنوات وفي كل تاريخ لدفع الفائدة بعد ذلك، استرداد جميع وليس بعض السندات بالقيمة الاسمية، بشرط الحصول على موافقة مسبقة من البنك المركزي العُماني.	لا ينطبق	يجوز للبنك في نهاية كل خمس سنوات وفي كل تاريخ لدفع الفائدة بعد ذلك، استرداد جميع وليس بعض السندات بالقيمة الاسمية، بشرط الحصول على موافقة مسبقة من البنك المركزي العُماني.	لا ينطبق
١٦	تواريخ الطلب اللاحقة، إذا كان ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
قسائم / توزيعات الأرباح							
١٧	توزيعات أرباح/ كوبونات ثابتة أو متغيرة	متغيرة	ثابتة	ثابتة	ثابتة	ثابتة	ثابتة
١٨	معدل الكوبون والمؤشر ذو الصلة	لا ينطبق	٧,٥٠٪	٧,٥٠٪	٦,٠٠٪	٧,٢٥٪	٦,٠٠٪
١٩	وجود مانع لتوزيعات الأرباح	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
٢٠	تقديرية بالكامل أو تقديرية جزئياً أو إلزامية	تقديرية بالكامل	تقديرية بالكامل	تقديرية بالكامل	قابلة للتحويل إلزامياً	تقديرية بالكامل	قابلة للتحويل إلزامياً
٢١	وجود تصعيد أو محفز آخر للاسترداد	لا	لا ينطبق	لا ينطبق	لا	لا ينطبق	لا
٢٢	غير تراكمي أو تراكمي	غير تراكمي	غير تراكمي	غير تراكمي	غير تراكمي	غير تراكمي	غير تراكمي
٢٣	قابلة للتحويل أو غير قابلة للتحويل	غير قابلة للتحويل	غير قابلة للتحويل	غير قابلة للتحويل	قابلة للتحويل	غير قابلة للتحويل	قابلة للتحويل
٢٤	إذا كان قابلاً للتحويل، دافع (دوافع) التحويل	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	السنة الثانية من تاريخ الإصدار	لا ينطبق	السنة الثانية من تاريخ الإصدار
٢٥	إذا كانت قابلة للتحويل، كلياً أو جزئياً	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	بالكامل	لا ينطبق	بالكامل

١١ إفصاح رأس المال وفقًا لبازل ٣ (تابع)

ا	البنك الأهلي ش.م.ع.ع	رأس المال العادي	سندات ثانوية دائمة (الفئة ١ الإضافية)	سندات ثانوية دائمة (الفئة ١ الإضافية)	سندات قابلة للتحويل إلزامياً (الفئة ١ الإضافية)	سندات ثانوية دائمة (الفئة ١ الإضافية)	سندات قابلة للتحويل إلزامياً (الفئة ١ الإضافية)
٢٦	إذا كانت قابلة للتحويل، معدل التحويل	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	سيتم تحويل كل ١٠٠ سند إلى ٦٩ سهماً	لا ينطبق	سيتم تحويل كل ١٠٠ سند إلى ٦٩ سهماً
٢٧	إذا كانت قابلة للتحويل، تحويل الزامي أو اختياري	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	قابلة للتحويل إلزامياً	لا ينطبق	قابلة للتحويل إلزامياً
٢٨	إذا كانت قابلة للتحويل، حدد نوع الأداة القابلة للتحويل إليها	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	أسهم البنوك	لا ينطبق	أسهم البنوك
٢٩	إذا كانت قابلة للتحويل، حدد مصدر الأداة التي تتحول إليها	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	أسهم البنوك	لا ينطبق	أسهم البنوك
٣٠	خصائص الانخفاض	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
٣١	اذا انخفض، دافع (دوافع) الانخفاض	المنهج القانوني	المنهج القانوني	المنهج القانوني	المنهج القانوني	المنهج القانوني	المنهج القانوني
٣٢	إذا انخفض، كلياً أو جزئياً	انخفض كليًا	كلي أو جزئي	كلي أو جزئي	كلي أو جزئي	كلي أو جزئي	كلي أو جزئي
٣٣	إذا انخفض، دائماً أو مؤقتاً	دائم	دائم	دائم	دائم	دائم	دائم
٣٤	اذا انخفض مؤقتاً، استهلاك آلية الزيادة	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
٣٥	المركز في التدرج الثانوي في السيولة (حدد نوع الأداة الأعلى مباشرةً من الأداة)	لا ينطبق	تخضع لحملة الودائع والدائنين العامين وحملة الديون / السندات / الصكوك الثانوية من الفئة ٢ للبنك	تخضع لحملة الودائع والدائنين العامين وحملة الديون / السندات / الصكوك الثانوية من الفئة ٢ للبنك	تخضع لحملة الودائع والدائنين العامين وحملة الديون / السندات / الصكوك الثانوية من الفئة ٢ للبنك	تخضع لحملة الودائع والدائنين العامين وحملة الديون/ السندات/ الصكوك الثانوية من الفئة ٢ للبنك	تخضع لحملة الودائع والدائنين العامين وحملة الديون / السندات / الصكوك الثانوية من الفئة ٢ للبنك
٣٦	خصائص انتقالية غير ملتزمة	لا	لا	لا	لا	لا	لا
٣٧	إذا كان نعم، حدد خصائص عدم الالتزام	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق

١٢- إفصاح السيولة وفقاً لبازل ٣

تم إعداد إفصاح السيولة أدناه وفقًا لمتطلبات تعميم البنك المركزي العُماني رقم ب م ١١٢٧ «بازل ٣ – إطار نسبة تغطية السيولة ومعيار الإفصاح عن نسبة تغطية السيولة» الصادر في ٢٤ ديسمبر ٢٠١٤. ويستند الإفصاح على متوسط بيانات ثلاثة أشهر.

نسبة تغطية السيولة:

نموذج الإفصاح العام

		(بالآلاف)	
الرقم المتسلسل		إجمالي القيمة غير المرجحة (المتوسط)	إجمالي القيمة المرجحة (المتوسط)
	الأصول السائلة عالية الجودة		
١	إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة	٤١٦,٧٥٤	٤١٦,٧٥٤
	التدفقات النقدية الصادرة		
٢	ودائع الأفراد وودائع المؤسسات الصغيرة، ومنها:	١,٤٤٧,٦٥	٩٠,٣٨٧
٣	ودائع ثابتة	٣٣,٦٠١	١,٠٠٨
٤	ودائع أقل ثباتاً	١,٤١٣,٤٦٣	٨٩,٣٧٩
٥	تمويل شركات غير مضمون، ومنه:	٩٧٣,٠٨١	٤٩٢,٢٧٩
٦	ودائع تشغيلية (جميع الأطراف المقابلة) والودائع في شبكات البنوك المتعاونة	١١,١١٣	٢,٧٧٨
٧	ودائع غير تشغيلية (جميع الأطراف المقابلة)	٧٤٠,٢٣٥	٢٦٧,٧٦٨
٨	دين غير مضمون	٢٢١,٧٣٣	٢٢١,٧٣٣
٩	تمويل شركات مضمون	–	–
١٠	متطلبات إضافية، ومنها	–	–
١١	تدفقات صادرة تتعلق بالتعرض لمخاطر المشتقات ومتطلبات الضمانات الأخرى	٧٢,٣٤٢	٧٢,٣٤٢
١٢	تدفقات صادرة تتعلق بخسارة التمويل من منتجات الدين	–	–
١٣	تسهيلات ائتمانية وتسهيلات السيولة	٣٣,٩٨٩	٣,٣٩٩
١٤	التزامات تمويل تعاقدية أخرى	–	–
١٥	التزامات تمويل محتملة أخرى	٤١,٦٢١	٢,٠٨١
١٦	**إجمالي التدفقات النقدية الصادرة**	٢,٥٦٨,٠٩٧	٦٦٠,٤٨٧
	التدفقات النقدية الواردة		
١٧	إقراض مضمون (مثل إعادة شراء معكوس)	–	–
١٨	تدفقات نقدية واردة من تعرضات منتظمة السداد بالكامل	٤٠٩,٤٣٤	٢٦٩,٦٩٧
١٩	تدفقات نقديّة واردة أخرى	١٨٨,٩٤٦	٧٢,٣٤٢
٢٠	**إجمالي التدفقات النقدية الواردة**	٥٩٨,٣٨٠	٣٤٢,٠٣٨
٢١	**إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة**		٤١٦,٧٥٤
٢٢	**إجمالي صافي التدفقات النقدية الصادرة**		٣١٨,٤٤٩
٢٣	**نسبة تغطية السيولة (٪)**		١٣٠,٨٧٪

١٢- إفصاح السيولة وفقاً لبازل ٣ (تابع)

نموذج الإفصاح العام لنسبة صافي التمويل الثابت

تم إعداد إفصاح نسبة صافي التمويل الثابت أدناه وفقًا لمتطلبات تعميم البنك المركزي العُماني رقم ١١٤٧ الصادر بتاريخ ٢٦ أكتوبر ٢٠١٦.

إفصاح نسبة صافي التمويل الثابت موضح أدناه بناءً على المراكز كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

حافظ البنك على نسبة صافي تمويل ثابت يتراوح بين ١٠١٪–١١٠٪ خلال السنة.

الرقم المتسلسل	التفاصيل	دون استحقاق	< ٦ أشهر	٦ أشهر إلى < سنة واحدة	>= سنة واحدة	القيمة المرجحة
	عنصر التمويل الثابت المتاح					
١	رأس المال	٥٨٦,١٢٣	–	–	–	٥٨٦,١٢٣
٢	رأس المال النظامي	٥٨٦,١٢٣	–	–	–	٥٨٦,١٢٣
٣	أدوات رأس المال الأخرى	–	–	–	–	–
٤	**ودائع الأفراد والودائع من عملاء المؤسسات الصغيرة**	٩٤٣,٨٤٩	٣٠٣,٤٤٣	١٨٤,٤٤٥	٨٢,٩٤٠	١,٣٨٠,٦٠٢
٥	ودائع مستقرة	١٨٢,٣٣١	٣,٢٢٦	٢,٨٣٦	١,٤٦٦	١٨٠,٤٧٧
٦	ودائع أقل استقرارًا	٧٦١,١٥٨	٣٠٠,١٧٧	١٨١,٦٠٩	٨١,٤٧٤	١,٢٠٠,١٢٤
٧	**تمويل الشركات**	٥٥٢,٦٦١	٥٦٣,٦٨٦	١٨٢,٦٠٨	٣٠٩,٣٥٥	٩٥٨,٨٣٢
٨	تشغيلية	٥,٧٤٨	–	–	–	٢,٨٧٤
٩	تمويل شركات آخر	٥٤٦,٩١٣	٥٦٣,٦٨٦	١٨٢,٦٠٨	٣٠٩,٣٥٥	٩٥٥,٩٥٨
١٠	**التزامات بأصول متقابلة متكافئة**	–	–	–	–	–
١١	**التزامات أخرى**	–	–	–	٣٨,٥٠٠	٣٨,٥٠٠
١٢	التزام المشتقات لغرض نسبة صافي التمويل الثابت	–	–	–	–	–
١٣	جميع الالتزامات وحقوق المساهمين الأخرى غير المشمولة في الفئات المذكورة أعلاه	٤٢٤,٧٦٥	–	–	–	–
١٤	**إجمالي التمويل الثابت المتاح**	–				٢,٩٦٤,٠٥٧
	عنصر التمويل الثابت المتاح					
١٥	**إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة لغرض نسبة صافي التمويل الثابت**	–	–	–	–	١٦,٢٢٥
١٦	**الودائع المحتفظ بها لدى المؤسسات المالية الأخرى لأغراض تشغيلية**	١٥,٩٨٧	–	–	–	٧,٩٩٣
١٧	**القروض المنتظمة والأوراق المالية**	–	–	–	–	–
١٨	قروض منتظمة لمؤسسات مالية مضمونة بأصول سائلة عالية الجودة من المستوى الأول	–	–	–	–	–
١٩	قروض منتظمة لمؤسسات مالية مضمونة بأصول سائلة عالية الجودة من غير المستوى الأول وقروض منتظمة غير مضمونة لمؤسسات مالية	–	٢٠٤,٥٧٩	١٥,٢٢٩	–	٣٨,٣٠٢
٢٠	قروض منتظمة لعملاء من غير المؤسسات المالية وقروض للعملاء من الأفراد والشركات الصغيرة وقروض لصناديق سيادية وبنوك مركزية ومؤسسات القطاع العام، منها	–	–	–	٢,١٦٨,٩٣٦	١,٨٤٣,٥٩٦
٢١	بمخاطر مرجحة أقل من أو تساوي ٣٥٪ بموجب منهج بازل ٢ الموحد لمخاطر الائتمان	٧٣,٠٥٠	٤١٥,٧٠٧	١٢٧,٨٧٩	–	٣٠٨,٣١٨
٢٢	رهون عقارية سكنية منتظمة، منها:	–	–	–	–	–

١٢- إفصاح السيولة وفقاً لبازل ٣ (تابع)

الرقم المتسلسل	التفاصيل	دون استحقاق	< ٦ أشهر	٦ أشهر إلى < سنة واحدة	>= سنة واحدة	القيمة المرجحة
٢٣	بمخاطر مرجحة أقل من أو تساوي ٣٥٪ بموجب منهج بازل ٢ الموحد لمخاطر الائتمان	–	–	–	٢٧٩,٨٠٦	١٨١,٨٧٤
٢٤	أوراق مالية لم ينقضي موعد استحقاقها ولا تصنف كأصول سائلة عالية الجودة، وتشمل الأسهم المتداولة في أسواق المال	–	–	–	١٣٧,٣٠٢	١١٦,٧٠٧
٢٥	**أصول بالتزامات متقابلة متكافئة**					
٢٦	**أصول أخرى:**					
٢٧	سلع مادية متداولة، شاملة الذهب	–	–	–	–	–
٢٨	أصول مسجلة كهوامش أولية من عقود المشتقات والمساهمات في صناديق الأطراف المقابلة المركزية	–	–	–	–	–
٢٩	أصول المشتقات لغرض نسبة صافي التمويل الثابت	–	–	–	–	–
٣٠	التزامات المشتقات لغرض نسبة صافي التمويل الثابت قبل خصم هامش الفرق المسجل	–	–	–	–	–
٣١	جميع الأصول الأخرى غير المشمولة في الفئات المذكورة أعلاه	–			٢١٤,٩٧٣	٢١٤,٩٧٣
٣٢	**البنود خارج الميزانية العمومية**	–	١٥٢,٦٣٩	٥٣,٥٤٥	٩٨,٢٧٦	١٥,٢٢٣
٣٣	**إجمالي التمويل الثابت المطلوب**	–	–	–	–	٢,٧٤٣,٢١١
٣٤	**نسبة صافي التمويل الثابت**	–	–	–	–	٪١٠٨,٠٥

نموذج الإفصاح العام لنسبة الرفع المالي

تم إعداد إفصاح نسبة الرفع المالي أدناه وفقًا لمتطلبات خطاب البنك المركزي العُماني رقم بي إس دي/٢٠١٧/بي كى يو بي/الرفع المالي/٥٦٤ – تنفيذ نسبة الرفع المالي وفقًا لبازل ٣ الصادرة بتاريخ ٢٧ أغسطس ٢٠١٧.

(جميع المبالغ بالآلاف)

الجدول ١ : ملخص المقارنة بين الأصول المحاسبية ومقياس التعرض لنسبة الرفع المالي

	البند	الربع الحالي	الربع السابق
١	إجمالي الأصول المجمعة وفقاً للقوائم المالية المنشورة	٤,١٨٨,٦٧٤	٣,٩٧٥,٣٩٤
٢	تعديلات للأدوات المالية المشتقة	٢,٧٥١	١,٢٦٠
٣	تعديلات لمعاملات تمويل الأوراق المالية (مثل الشراء العكسي والإقراض المضمون المماثل)	–	–
٤	تعديلات للبنود خارج الميزانية العمومية (مثل التحول إلى مبالغ مكافئة للائتمان للتعرضات خارج الميزانية العمومية)	١٢٤,١٩٠	١١٢,٠١١
٥	تعديلات أخرى	–	–
٦	**التعرض لنسبة الرفع المالي**	**٤,٣١٥,٦١٥**	**٤,٠٨٨,٦٦٥**

١٢- إفصاح السيولة وفقاً لبازل ٣ (تابع)

الجدول ٢: نموذج الإفصاح العام لنسبة الرفع المالي

	البند	الربع الحالي	الربع السابق
١	البنود داخل الميزانية العمومية (باستثناء المشتقات ومعاملات تمويل الأوراق المالية، ولكنها تشمل الضمانات)	٤,١٨٨,٦٧٤	٣,٩٧٥,٣٩٤
٣	**إجمالي التعرضات داخل الميزانية العمومية** (باستثناء المشتقات ومعاملات تمويل الأوراق المالية) (مجموع البندين ١ و٢)	**٤,١٨٨,٦٧٤**	**٣,٩٧٥,٣٩٤**
	التعرضات للمشتقات		
٤	تكلفة الاستبدال المرتبطة بجميع معاملات المشتقات (أي صافية من هامش التغير النقدي المؤهل)	٧٧	٢٨
٥	المبالغ الإضافية عن التعرض المستقبلي المحتمل المرتبطة بجميع معاملات المشتقات	٢,٦٧٤	١,٢٣٢
١١	إجمالي التعرضات للمشتقات (مجموع البنود ٤ إلى ١٠)	**٢,٧٥١**	**١,٢٦٠**
	التعرضات لمعاملات تمويل الأوراق المالية		
١٢	مجمل أصول معاملات تمويل الأوراق المالية (مع عدم إدراج المقاصة) بعد تسوية المعاملات المحاسبية للبيع	–	–
١٤	تعرض مخاطر ائتمان الطرف المقابل لأصول معاملات تمويل الأوراق المالية	–	–
١٦	**إجمالي التعرضات لمعاملات تمويل الأوراق المالية (مجموع البنود ١٢ إلى ١٥)**	–	–
	التعرضات الأخرى خارج الميزانية العمومية		
١٧	التعرض خارج الميزانية العمومية بإجمالي القيمة الاسمية	٢١٩,٠٨٥	٢٠٣,٢٥٨
١٨	(تعديلات للتحويل إلى المبالغ المكافئة للائتمان)	(٩٤,٨٩٥)	(٩١,٢٤٧)
١٩	**البنود خارج الميزانيّة العمومية (مجموع البندين ١٧ و١٨)**	**١٢٤,١٩٠**	**١١٢,٠١١**
	رأس المال وإجمالي التعرضات		
٢٠	**رأس المال الفئة ١**	٥٧٢,٨١٢	٥٦٣,٣٨٠
٢١	**إجمالي التعرضات (مجموع البنود ٣ و١١ و١٦ و١٩)**	**٤,٣١٥,٦١٥**	**٤,٠٨٨,٦٦٥**
	نسبة الرفع المالي		
٢٢	**نسبة الرفع المالي وفقاً لبازل ٣ (٪)**	**٪١٣.٢٧**	**٪١٣,٧٨**

القوائم المالية والإفصاحات الأخرى ذات الصلة متاحة أيضًا على الموقع الإلكتروني للبنك. للاطلاع عليها على الموقع الإلكتروني، يرجى اتباع الرابط التالي /http://ahlibank.om/investor-relations/financial-reports.

تم إعداد تقرير بازل ٢ المحور ٣ وفقًا لمتطلبات إفصاحات بازل ٢ المحور ٣ كما هو مبين في تعميمي البنك المركزي العُماني رقم ب م ١٠٠٩ ورقم ب م ١٠٢٧.

وتم إعداد إفصاحات رأس المال والسيولة الخاصة ببازل ٣ وفقًا لتعميم البنك المركزي العُماني رقم ب م ١١١٤ «رأس المال النظامي ومتطلبات الإفصاح عن هيكل رأس المال بموجب بازل ٣» الصادر في ١٧ نوفمبر ٢٠١٣، وتعميم البنك المركزي العُماني الصادر في ٢٠ مارس ٢٠١٨، والتعميم رقم ب م ١١٢٧ «بازل ٣ – إطار نسبة تغطية السيولة ومعيار إفصاح نسبة تغطية السيولة» الصادر في ٢٤ ديسمبر ٢٠١٤، على التوالي. تم إعداد إفصاحات نسبة صافي التمويل الثابت وفقًا لمرجع تعميم البنك المركزي العُماني رقم ب م ١١٤٧ الصادر بتاريخ ٢٦ أكتوبر ٢٠١٦. أما إفصاحات البنك حول الرفع المالي، فأعدّت وفقًا لتعميم البنك المركزي حول نسبة الرفع المالي الصادر في ٢٧ أغسطس ٢٠١٧ وتعميم البنك المركزي رقم ب م ١١٥٧ حول تطبيق معيار نسبة الرفع المالي في بازل ٣ الصادر بتاريخ ٣٠ ديسمبر ٢٠١٨.

عن البنك الأهلي ش.م.ع.ع

حمدان بن علي بن ناصر الهنائي
رئيس مجلس الإدارة
التاريخ: ٢٧ يناير ٢٠٢٦